

H/A/44/1

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 8 مايو 2024

الاتحاد الخاص للإيداع الدولي للتصاميم الصناعية (اتحاد لاهاي)

الجمعية

الدورة الرابعة والأربعون (الدورة الاستثنائية العشرون)
جنيف، من 9 إلى 19 يوليو 2024

تجميد تطبيق وثيقة 1960 والتعديلات التبعية المقترح إدخالها على اللائحة التنفيذية المشتركة

وثيقة من إعداد الأمانة

معلومات أساسية

1. اعتمدت وثيقة جنيف (1999) في 2 يوليو 1999، ودخلت حيّز النفاذ في 1 أبريل 2004 (يُشار إليها فيما يلي بعبارة "وثيقة 1999"). وحتى تاريخ إعداد هذه الوثيقة، كان إجمالي عدد الأطراف المتعاقدة في وثيقة 1999 يبلغ 73 طرفاً. وبالإضافة إلى النطاق الجغرافي الذي تغطيه معاً المنظمتان الحكوميتان الدوليتان الطرفان في وثيقة 1999، وهما المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية (OAPI) والاتحاد الأوروبي، فإن وثيقة 1999 تغطي حالياً أقاليم 96 دولة.
2. وعند دخول وثيقة 1999 حيّز النفاذ، كان هناك وثيقتان أخريان ساريتان في إطار نظام لاهاي، وهما وثيقة لندن (1934)، التي اعتُمدت في 2 يونيو 1934 (يُشار إليها فيما يلي بعبارة "وثيقة 1934") ووثيقة لاهاي (1960)، التي اعتُمدت في 28 نوفمبر 1960 (يُشار إليها فيما يلي بعبارة "وثيقة 1960").
3. ومن أجل الحد من تعقيد نظام لاهاي، قررت الأطراف المتعاقدة في وثيقة 1934، في اجتماع استثنائي عُقد يوم 24 سبتمبر 2009، تجميد تطبيق وثيقة 1934، اعتباراً من 1 يناير 2010¹. وفي هذا السياق، اتفقت الأطراف المتعاقدة على ضرورة تركيز نظام لاهاي حول وثيقة 1999². ومنذ 1 يناير 2010، أصبح نظام لاهاي يعمل على أساس وثيقتين منفصلتين، وهما وثيقة 1960 ووثيقة 1999³.

¹ انظر الوثائق [H/EXTR/09/1](#) و [H/EXTR/09/2](#)، و [H/A/28/3](#) و [H/A/28/4](#) (الفقرات من 7 إلى 11). وعلاوة على ذلك، أصبح إنهاء وثيقة 1934 سارياً اعتباراً من 18 أكتوبر 2016 (انظر المذكرة الإعلامية رقم [10/2016](#)).

² انظر الوثيقة [H/EXTR/09/1](#).

³ يُضاف أنه منذ ذلك التاريخ، لم يعد من الممكن إيداع طلبات دولية بموجب وثيقة 1934، أو إجراء أي تعيين يخضع لتلك الوثيقة في الطلبات الدولية. ومع ذلك، فإن تمديد (تجديد) التعيينات المدونة بموجب وثيقة 1934 قبل ذلك التاريخ، وتسجيل أي تعديل يؤثر على تلك التعيينات، يظل ممكناً في السجل الدولي حتى انتهاء المدة القصوى لمدة الحماية بموجب وثيقة 1934.

4. وأحاط الفريق العامل المعني بالتطوير القانوني لنظام لاهاي للتسجيل الدولي للتصاميم الصناعية (يُشار إليه فيما يلي بعبارة "الفريق العامل")، خلال دوراته، الأولى في عام 2011، والثامنة في عام 2019، والحادية عشرة في عام 2022، علماً بالوثائق ذات الصلة التي تبليغ بالانخفاض الحاد الملحوظ الذي شهدته أنشطة التسجيل بموجب وثيقة 1960 منذ دخول وثيقة 1999 حيز النفاذ⁴. وبناءً على ذلك، فقد طلب الفريق العامل من المكتب الدولي، في عام 2022، إعداد وثيقة بشأن إمكانية تجميد تطبيق وثيقة 1960⁵، وطرحها للمناقشة في دورته المقبلة. وبعد أن نظر الفريق العامل في تلك الوثيقة، خلال دورته الثانية عشرة التي عُقدت في عام 2023، وافق على تقديم مقترح إلى جمعية اتحاد لاهاي لاتخاذ قرار بشأن تجميد تطبيق وثيقة 1960، على أن يكون تاريخ بدء النفاذ المقترح هو 1 يناير 2025⁶.

5. وفي هذا السياق، وافق الفريق العامل أيضاً على تقديم مقترح بشأن تعديل اللائحة التنفيذية المشتركة في إطار وثيقة 1999 ووثيقة 1960 لاتفاق لاهاي (يُشار إليها فيما يلي بعبارة "اللائحة التنفيذية المشتركة")، لتعتمده جمعية اتحاد لاهاي من أجل أن يعكس قرار التجميد، بنفس التاريخ المقترح لبدء النفاذ، باعتباره تاريخ سريان تجميد تطبيق وثيقة 1960.

6. وتقدم الفقرات التالية معلومات أساسية عن مقترح تجميد تطبيق وثيقة 1960 والتعديلات التبعية المقترح إدخالها على اللائحة التنفيذية المشتركة. ويرد ملخص للعضوية الحالية لوثيقة 1960 في المرفق الأول بهذه الوثيقة. وترد التعديلات المقترح إدخالها على اللائحة التنفيذية المشتركة في المرفق الثاني (باستخدام خاصية "تتبع التغييرات") والمرفق الثالث (النص لنهايي) بهذه الوثيقة.

مقترح تجميد تطبيق وثيقة 1960

إجراءات تجميد وثيقة 1960

7. تحدد اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات (يُشار إليها فيما يلي بعبارة "اتفاقية فيينا") القانون والإجراءات الخاصة بتعليق نفاذ المعاهدات. ووفقاً للمادة (2)42 من اتفاقية فيينا، لا يجوز إنهاء المعاهدة أو نقضها أو تعليق نفاذها إلا بتطبيق أحكام تلك المعاهدة أو اتفاقية فيينا.

8. وتنص المادة 57 من اتفاقية فيينا كذلك على أنه "يجوز إيقاف العمل بمعاهدة بالنسبة لجميع أطرافها أو لطرف معين فيها: (أ) وفقاً لأحكام المعاهدة؛ (ب) أو في أي وقت، برضا جميع الأطراف بعد التشاور مع الدول المتعاقدة الأخرى".

9. وفي حالة عدم وجود أحكام في وثيقة 1960 بشأن تجميد المعاهدة أو تعليقها، يجوز تجميد أو تعليق تطبيق وثيقة 1960 بموافقة جميع الأطراف، وفقاً للمادة 57(ب) من اتفاقية فيينا. وفي هذا الصدد، تقترح هذه الوثيقة استخدام مصطلح "التجميد"، لأنه كان المصطلح الأكثر استخداماً في السوابق المرصودة في الويبو⁷.

10. ونظراً إلى أن الأطراف المتعاقدة في وثيقة 1960 هي أعضاء في جمعية اتحاد لاهاي، يمكن لجمعية اتحاد لاهاي⁸ أن تتخذ قراراً بتجميد تطبيق وثيقة 1960. ولن تكون هناك حاجة إلى أي إجراءات شكلية أخرى غير الاعتماد المعتاد اللازم للمشاركة في اجتماعات جمعية اتحاد لاهاي، وفقاً للمادة (4)7 من النظام الداخلي العام للويبو.

⁴ انظر الوثائق [H/LD/WG/1/4](#) و [H/LD/WG/8/3](#) و [H/LD/WG/11/3](#).

⁵ انظر الفقرة 14 من الوثيقة [H/LD/WG/11/5](#).

⁶ انظر الوثيقتين [H/LD/WG/12/3](#) و [H/LD/WG/12/9](#) والفقرة 9 من الوثيقة [H/LD/WG/12/9](#).

⁷ سبق أن عُلّق العمل ببعض معاهدات الويبو أو الأحكام الواردة فيها أو جُمّد تطبيق تلك المعاهدات أو الأحكام. فعلى سبيل المثال، جُمّد تطبيق معاهدة تسجيل العلامات التجارية اعتباراً من 2 أكتوبر 1991، وعُلّق تطبيق معاهدة التسجيل الدولي للمصنّفات السمعية والبصرية (معاهدة تسجيل الأفلام) اعتباراً من 13 مايو 1993، وجُمّد تطبيق وثيقة 1934 اعتباراً من 1 يناير 2010، وجُمّد تطبيق المادتين 14(1) و 14(2)(أ) من اتفاق مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات اعتباراً من 11 أكتوبر 2016. وعلى الرغم من اختلاف المصطلح المستخدم – حيث كان القرار ينص، في حالة من الحالات، على "تعليق" تطبيق المعاهدة؛ وكان ينص، في حالات أخرى، على "تجميد" تطبيق المعاهدة – فإن الآثار القانونية كانت نفسها. ولمزيد من التفاصيل، انظر الفقرات من 7 إلى 10 من الوثيقة [H/LD/WG/12/3](#).

⁸ انظر المادة 2 من وثيقة استوكهولم التكميلية (1967).

أثر تجميد وثيقة 1960

11. سيكون لتجميد تطبيق وثيقة 1960 أثر مزدوج.
12. أولاً، لا يجوز تدوين أي تعيين جديد في السجل الدولي⁹ بموجب وثيقة 1960. ومع ذلك، فإن التجميد لن يخل باستمرار التسجيلات الدولية السارية والتعيينات المدونة في السجل الدولي قبل تاريخ نفاذ التجميد.¹⁰
13. ثانياً، من شأن تجميد تطبيق وثيقة 1960 أن يمنع أيضاً بلدان جديدة من التصديق على وثيقة 1960¹¹ أو الانضمام إليها. ومع ذلك، فإن آخر انضمام إلى وثيقة 1960 قد كان في عام 2007¹². وتجدر الإشارة إلى أن الأطراف المتعاقدة في وثيقة 1960 ستظل أعضاء في اتحاد لاهاي.

التاريخ المقترح لبدء نفاذ التجميد

14. أوصى الفريق العامل بأن يبدأ نفاذ التجميد المقترح لوثيقة 1960 بتاريخ 1 يناير 2025. وبالنظر إلى أن آخر التعيينات بموجب وثيقة 1934 ستنتهي في 30 ديسمبر 2024¹³، مما يتطلب مراجعة العديد من الموارد القانونية والمعلوماتية، فإنه يمكن للمكتب الدولي أن يجري في نفس الوقت التعديلات اللازمة الناجمة عن تجميد تطبيق وثيقة 1960، وبالتالي زيادة تبسيط الإطار القانوني لنظام لاهاي وإدارته.

التعديلات التبعية المقترح إدخالها على اللائحة التنفيذية المشتركة

15. إلى جانب التوصية بتجميد تطبيق وثيقة 1960، أوصى الفريق العامل بأن تعتمد جمعية اتحاد لاهاي التعديلات المقترح إدخالها على اللائحة التنفيذية المشتركة، عقب التجميد¹⁴. وقد قُدم شرح لتلك التعديلات المقترح إدخالها على اللائحة التنفيذية المشتركة بالتفصيل في الوثيقة [H/LD/WG/12/4](https://www.wipo.int/patent/treaties/ldwg/12/4).

⁹ تعطي المادة 31(1) من وثيقة 1999 بالفعل الأسبقية لتلك الوثيقة فيما يتعلق بالعلاقات المتبادلة بين الدول الأطراف في كل من وثيقة 1999 ووثيقة 1960. ولا توجد سوى ست دول أطراف في وثيقة 1960 وهي بنين وكوت ديفوار وغابون ومالي والنيجر والسنغال؛ ومع ذلك، فهي دول أعضاء في المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية (OAPI)، وهي طرف في وثيقة 1999. وبالتالي، فإن الأثر الوحيد لتجميد تطبيق وثيقة 1960 هو عدم تمكن مودعي الطلبات من تعيين تلك الأعضاء الستة في المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية (OAPI) تعييناً فردياً؛ ومع ذلك، يمكنهم الاستمرار في الحصول على الحماية في تلك البلدان من خلال تعيين المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية. وسيظل مواطنو تلك الدول الأعضاء الستة في المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية (OAPI) يتمتعون بالحقوق في إيداع طلبات دولية بموجب عضوية دولتهم في المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية (OAPI).

¹⁰ يعني ذلك تحديداً أن تجديد التعيينات التي أجريت بموجب وثيقة 1960 وأي تدوين في السجل الدولي يؤثر على تلك التعيينات، سيظلان ممكنين طوال مدة التسجيل الدولي وحتى المدة القصوى للحماية المنصوص عليها في القانون الوطني للطرف المتعاقد المعين (المادة 11(2) من وثيقة 1960). ولمزيد من التفاصيل، انظر الوثيقة [H/LD/WG/12/4](https://www.wipo.int/patent/treaties/ldwg/12/4).

¹¹ سيؤدي تجميد تطبيق المعاهدة بأكملها أيضاً إلى تجميد تطبيق المادة 26(2) من وثيقة 1960 التي تحكم إيداع وثائق التصديق والانضمام.

¹² كانت ألبانيا آخر الأطراف المنضمة إلى وثيقة 1960، مع دخول انضمامها حيز النفاذ في 19 مارس 2007. وقد انضمت ألبانيا أيضاً إلى وثيقة 1999 مع دخول انضمامها حيز النفاذ في 19 مايو 2007.

¹³ جُمع تطبيق وثيقة 1934 اعتباراً من 1 يناير 2010 (انظر الفقرة 3 أعلاه). وفترة الحماية لتسجيل دولي مدوّنة بموجب وثيقة 1934 هي 15 سنة من تاريخ التسجيل الدولي (المادة 7 من وثيقة 1934).

¹⁴ تتضمن التعديلات المقترح إدخالها على اللائحة التنفيذية المشتركة تعديلاً على عنوان اللائحة التنفيذية المشتركة، ونتيجة لذلك لم تعد "اللوائح المشتركة" في حد ذاتها. ومع ذلك، فإن هذا التغيير في العنوان لا يخل ببدء نفاذ أي تعديلات على اللائحة التنفيذية المشتركة التي سبق اعتمادها أو المقترحة حالياً في الوثيقة [H/A/44/2](https://www.wipo.int/patent/treaties/ldwg/12/4).

16. وبما أن التعديلات المقترحة إدخالها على اللائحة التنفيذية المشتركة تتبع تجميد تطبيق وثيقة 1960، فإن التاريخ المقترح لدخولها حيز النفاذ هو نفس تاريخ بدء نفاذ تجميد تطبيق وثيقة 1960.

17. إن جمعية اتحاد لاهاي مدعو إلى القيام بما يلي:

"1" تجميد تطبيق وثيقة 1960، اعتباراً من 1 يناير 2025؛

"2" واعتماد التعديلات المقترحة إدخالها على اللائحة التنفيذية المشتركة، على النحو المبين في المرفقين الثاني والثالث بهذه الوثيقة، مع تحديد تاريخ دخول تلك التعديلات حيز النفاذ في 1 يناير 2025.

[تلي ذلك المرفقات]

الدول المتعاقدة في وثيقة 1960*

ألبانيا وبلجيكا وبليرز وبنين وبلغاريا وكوت ديفوار وكرواتيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وفرنسا وغابون وجورجيا وألمانيا واليونان وهنغاريا وإيطاليا وقيرغيزستان وليختنشتاين ولوكسمبورغ ومالي وموناكو ومنغوليا والجبل الأسود والمغرب ومملكة هولندا والنيجر ومقدونيا الشمالية وجمهورية مولدوفا ورومانيا والسنغال وصربيا وسلوفينيا وسورينام وسويسرا وأوكرانيا (34).

[يلي ذلك المرفق الثاني]

اللائحة التنفيذية المشتركة
لوثيقة 1999 ووثيقة 1960 لاتفاق لاهاي لوثيقة جنيف (1999) لاتفاق لاهاي بشأن التسجيل الدولي للتصاميم الصناعية

(نص نافذ في [1 يناير 2025])

قائمة المحتويات

أحكام عامة	الفصل الأول:
تعريف المصطلحات وتعابير مختصرة	القاعدة 1:
وسائل الاتصال بالمكتب الدولي	القاعدة 2:
التمثيل أمام المكتب الدولي	القاعدة 3:
حساب المهل	القاعدة 4:
عذر التأخر في مراعاة المهل	القاعدة 5:
اللغات	القاعدة 6:
الطلب الدولي والتسجيل الدولي	الفصل الثاني:
الشروط المتعلقة بالطلب الدولي	القاعدة 7:
شروط خاصة بشأن المودع والمبتكر	القاعدة 8:
نسخ التصميم الصناعي	القاعدة 9:
عينات من التصميم الصناعي في حال التماس تأجيل النشر	القاعدة 10:
هوية المبتكر والوصف والمطالبة	القاعدة 11:
الرسوم المتعلقة بالطلب الدولي	القاعدة 12:
الطلب الدولي المودع عن طريق مكتب	القاعدة 13:
الفحص في المكتب الدولي	القاعدة 14:
تسجيل التصميم الصناعي في السجل الدولي	القاعدة 15:
تأجيل النشر	القاعدة 16:
نشر التسجيل الدولي	القاعدة 17:
الرفض والإبطال	الفصل الثالث:
الإخطار بالرفض	القاعدة 18:
بيان بمنح الحماية	القاعدة 18 (ثانياً):
حالات الرفض المخالفة للأصول	القاعدة 19:
الإبطال لدى أطراف متعاقدة معينة	القاعدة 20:
التغييرات والتصحيحات	الفصل الرابع:
تدوين التغيير	القاعدة 21:
الإعلان عن أن التغيير في الملكية ليس له أثر	القاعدة 21 (ثانياً):
تصحيحات في السجل الدولي	القاعدة 22:
التجديدات	الفصل الخامس:
الإشعار غير الرسمي بانقضاء المدة	القاعدة 23:
تفاصيل التجديد	القاعدة 24:
تدوين التجديد والشهادة	القاعدة 25:
النشر	الفصل السادس:
النشر	القاعدة 26:

الرسوم	الفصل السابع:
مبالغ الرسوم وتسديدها	:27 القاعدة
عملة تسديد الرسوم	:28 القاعدة
تدوين مبالغ الرسوم لحساب الأطراف المتعاقدة المعنية	:29 القاعدة

حذف أحكام متنوعة

[حذفت]	:30 القاعدة
[حذفت]	:31 القاعدة

أحكام متنوعة ~~الفصل التاسع:~~

مستخرجات وصور ومعلومات بشأن التسجيلات الدولية المنشورة	:32 القاعدة
تعديل بعض القواعد	:33 القاعدة
التعليمات الإدارية	:34 القاعدة
إعلانات الأطراف المتعاقدة بموجب وثيقة 1999	:35 القاعدة
<u>إعلانات الأطراف المتعاقدة بموجب وثيقة 1960</u> [حذفت]	:36 القاعدة
أحكام انتقالية	:37 القاعدة

الفصل الأول

أحكام عامة

القاعدة 1

تعريف تعابير مختصرة

- (1) — [تعابير مختصرة] لأغراض هذه اللائحة التنفيذية،
- "1" تعني عبارة "وثيقة 1999" ووثيقة اتفاق لاهاي الموقعة في جنيف في 2 يوليو 1999؛
- "2" وتعني عبارة "وثيقة 1960" ووثيقة اتفاق لاهاي الموقعة في لاهاي في 28 نوفمبر 1960؛
- "2" (ثانياً) وتعني "المادة"، ما لم يُنص على خلاف ذلك، مادة من الوثيقة؛
- "3" ويكون لكل عبارة مستخدمة في هذه اللائحة التنفيذية ومشار إليها في المادة الأولى من الوثيقة 1999 المعنى ذاته المخصص لها في تلك الوثيقة؛
- "4" وتعني عبارة "التعليمات الإدارية" التعليمات الإدارية المشار إليها في القاعدة 34؛
- "5" وتعني كلمة "تبليغ" كل طلب دولي أو كل التماس أو إعلان أو دعوة أو إخطار أو معلومات مما يتعلق بطلب دولي أو تسجيل دولي أو يُشفع به، ويكون موجهاً إلى مكتب طرف متعاقد أو المكتب الدولي أو المودع أو صاحب التسجيل الدولي، بوسائل تتيحها هذه اللائحة التنفيذية أو التعليمات الإدارية؛
- "6" وتعني عبارة "الاستمارة الرسمية" استمارة يضعها المكتب الدولي أو واجهة إلكترونية يديجها المكتب الدولي على موقع المنظمة على الإنترنت أو أية استمارة أو واجهة إلكترونية أخرى لها المحتويات ذاتها والنسق ذاته؛
- "7" وتعني عبارة "التصنيف الدولي" التصنيف الذي وضع بموجب اتفاق لوكارنو الذي أنشئ بموجبه تصنيف دولي للتصاميم الصناعية؛
- "8" وتعني عبارة "الرسم المقرر" الرسم المطبق كما ورد تحديده في جدول الرسوم؛
- "9" وتعني كلمة "النشرة" النشرة الدورية التي يباشر فيها المكتب الدولي أعمال النشر المنصوص عليها في الوثيقة 1999 أو وثيقة 1960 أو هذه اللائحة التنفيذية، أيًا كانت الدعامة المستعملة؛
- "10" — وتعني عبارة "طرف متعاقد معيّن بناء على وثيقة 1999" طرفاً متعاقداً معيّنًا تسري عليه وثيقة 1999، إما باعتبارها الوثيقة المشتركة الوحيدة التي تُلزم ذلك الطرف المتعاقد المعيّن والطرف المتعاقد الذي ينتمي إليه المودع، وإما بموجب الجملة الأولى من المادة (1)31 من وثيقة 1999؛
- "11" — وتعني عبارة "طرف متعاقد معيّن بناء على وثيقة 1960" طرفاً متعاقداً معيّنًا تسري عليه وثيقة 1960، إما باعتبارها الوثيقة المشتركة الوحيدة التي تُلزم ذلك الطرف المتعاقد المعيّن ودولة المنشأ المشار إليها في المادة 2 من وثيقة 1960، وإما بموجب الجملة الأولى من المادة (1)31 من وثيقة 1999؛
- "12" — وتعني عبارة "طلب دولي يخضع لوثيقة 1999 حصرياً" طلباً دولياً تكون كل الأطراف المتعاقدة المعيّنة فيه أطرافاً متعاقدة معيّنة بناء على وثيقة 1999؛
- "13" — وتعني عبارة "طلب دولي يخضع لوثيقة 1960 حصرياً" طلباً دولياً تكون كل الأطراف المتعاقدة المعيّنة فيه أطرافاً متعاقدة معيّنة بناء على وثيقة 1960؛
- "14" — وتعني عبارة "طلب دولي يخضع لوثيقة 1999 ووثيقة 1960 معاً" طلباً دولياً يكون طرف متعاقد واحد على الأقل معيّنًا فيه بناء على وثيقة 1999، ويكون طرف متعاقد واحد على الأقل معيّنًا فيه بناء على وثيقة 1960؛

(2) — [بعض العبارات المتوازنة في وثيقة 1999 ووثيقة 1960] لأغراض هذه اللائحة التنفيذية،

- "1" — تُعتبر الإشارة إلى "طلب دولي" أو "تسجيل دولي" على أنها تشمل إشارة إلى "إيداع دولي" كما هو مشار إليه في وثيقة 1960، كلما كان ذلك مناسباً؛
- "2" — وتُعتبر الإشارة إلى "المودع" أو "صاحب التسجيل الدولي" على أنها تشمل إشارة إلى "المودع" أو "المالك" كما هو مشار إليهما على التوالي في وثيقة 1960، كلما كان ذلك مناسباً؛
- "3" — وتُعتبر الإشارة إلى "طرف متعاقد" على أنها تشمل إشارة إلى دولة طرف في وثيقة 1960، كلما كان ذلك مناسباً؛
- "4" — وتُعتبر الإشارة إلى "طرف متعاقد يكون مكتبه مكتباً فاحصاً" على أنها تشمل إشارة إلى "دولة تجري فحوصاً للجلدة" كما يرد تعريفها في المادة 2 من وثيقة 1960، كلما كان ذلك مناسباً؛
- "5" — وتُعتبر الإشارة إلى "رسم تعيين فردي" على أنها تشمل إشارة إلى الرسم المذكور في المادة 15(1)2(ب) من وثيقة 1960، كلما كان ذلك مناسباً.

[...]

الفصل الثاني

الطلب الدولي والتسجيل الدولي

القاعدة 7

الشروط المتعلقة بالطلب الدولي

- (1) [الاستمارة والتوقيع] يقدم الطلب الدولي على الاستمارة الرسمية ويوقعه المودع.
- (2) [الرسوم] تسدد الرسوم المقررة للطلب الدولي حسب ما هو منصوص عليه في القاعدتين 27 و28.
- (3) [المحتويات الإلزامية في الطلب الدولي] يتضمن الطلب الدولي أو يبين ما يلي:
 - "1" اسم المودع مبيناً وفقاً للتعليمات الإدارية؛
 - "2" وعنوان المودع مبيناً وفقاً للتعليمات الإدارية، وعنوان بريده الإلكتروني؛
 - "3" والطرف المتعاقد الواحد أو الأكثر الذي يستوفي المودع بخصوصه الشروط التي تؤهله ليكون صاحب تسجيل دولي، والطرف المتعاقد الذي ينتمي إليه المودع؛
 - "4" والمنتج أو المنتجات التي تجسد التصميم الصناعي أو التي يستعمل التصميم الصناعي بالاقتران بها، مع بيان ما إذا كان المنتج أو المنتجات تجسد التصميم الصناعي أو ما إذا كان التصميم الصناعي مستعملاً بالاقتران بتلك المنتجات، علماً بأن من المستساغ تعريف المنتج أو المنتجات باستعمال المصطلحات الواردة في قائمة سلع التصنيف الدولي؛
 - "5" وعدد التصاميم الصناعية المشمولة بالطلب الدولي، على ألا يتجاوز المائة، وعدد النسخ أو العينات من التصميم الصناعي المشفوعة بالطلب الدولي وفقاً للقاعدة 9 أو 10؛
 - "6" والأطراف المتعاقدة المعيّنة؛
 - "7" ومبلغ الرسوم المسددة وطريقة تسديدها، أو تعليمات لاقطاع مبلغ الرسوم المطلوب من حساب مفتوح لدى المكتب الدولي، وتحديد هوية الطرف الذي أجرى التسديد أو أصدر التعليمات.
- (4) [محتويات إضافية إلزامية في الطلب الدولي] (أ) إذا تضمن الطلب الدولي تعيين طرف متعاقد بناء على وثيقة 1999، **وجب أن يتضمن الطلب الدولي بياناً بالطرف المتعاقد الذي ينتمي إليه المودع بالإضافة إلى البيانات المشار إليها في الفقرة (3) "3"**.
(ب) — إذا أخطر طرف متعاقد معيّن بناء على وثيقة 1999 المدير العام بأن قانونه يقتضي عنصراً أو أكثر من العناصر المشار إليها في المادة 5(2)(ب) من وثيقة 1999، وفقاً للمادة 5(2)(أ) من وثيقة 1999، وجب أن يحتوي الطلب الدولي على تلك العناصر، كما هو مقرر في القاعدة 11.
- (ج) في حال تطبيق القاعدة 8، يجب أن يتضمن الطلب الدولي البيانات المشار إليها في الفقرة (2) أو (3) من تلك القاعدة، حسب الحال، وأن يكون مشفوعاً بأي تصريح أو وثيقة أو يمين أو إعلان معني مشار إليه في تلك القاعدة.
- (5) [المحتويات الخيارية في الطلب الدولي] (أ) يجوز إدراج أيّ من العناصر المشار إليها في البند "1" أو "2" من المادة 5(2)(ب) من وثيقة 1999 أو في المادة 8(4)(أ) من وثيقة 1960 في الطلب الدولي، حسب اختيار المودع، حتى إذا لم يكن ذلك العنصر مشروطاً نتيجة لإخطار موجه وفقاً للمادة 5(2)(أ) من وثيقة 1999 أو نتيجة لشرط تقتضيه المادة 8(4)(أ) من وثيقة 1960.
(ب) إذا كان للمودع وكيل، وجب أن يُذكر في الطلب الدولي اسم الوكيل وعنوانه مبينين وفقاً للتعليمات الإدارية، وعنوان بريده الإلكتروني.
(ج) إذا رغب المودع في الاستفادة من أولوية إيداع سابق بناء على المادة 4 من اتفاقية باريس، وجب أن يحتوي الطلب الدولي على إقرار بالمطالبة بأولوية ذلك الإيداع السابق مع بيان باسم المكتب الذي تم لديه الإيداع وتاريخ ذلك الإيداع ورقمه إن وجد، وبيان التصاميم الصناعية التي تشملها المطالبة بالأولوية أو لا تشملها إذا لم تكن المطالبة تشمل كل التصاميم الصناعية الواردة في الطلب الدولي.
- (د) إذا رغب المودع في الاستفادة من المادة 11 من اتفاقية باريس، وجب أن يحتوي الطلب الدولي على إعلان يفيد أن المنتج أو المنتجات التي تجسد التصميم الصناعي أو التي يندرج فيها التصميم الصناعي قد تم عرضها في معرض دولي رسمي أو معترف بأنه رسمي، مع ذكر المكان الذي أقيم فيه المعرض وتاريخ عرض المنتج أو المنتجات فيه لأول مرة، وبيان التصاميم الصناعية التي يشملها الإعلان أو لا يشملها إذا لم يكن يتعلق بكل التصاميم الصناعية الواردة في الطلب الدولي.
- (هـ) إذا رغب المودع في تأجيل نشر التصميم الصناعي، وجب تضمين الطلب الدولي التماساً لتأجيل النشر.
- (و) يجوز أن يحتوي الطلب الدولي أيضاً على أي إعلان أو تصريح أو بيان مفيد آخر قد يرد تحديده في التعليمات الإدارية.
- (ز) يجوز أن يشفع بالطلب الدولي تصريح يرد فيه تحديد المعلومات التي يعرف المودع أنها تهم في تحديد أهلية التصميم الصناعي المعني للحماية.

(6) [لاأمور إضافية أخرى] إذا تضمن الطلب الدولي أي أمر خلاف ما هو مشروط أو مسموح به في الوثيقة 1999-أوثيقة 1960 أو هذه اللائحة التنفيذية أو التعليمات الإدارية، وجب على المكتب الدولي شطبه تلقائياً. وإذا أشفعت بالطلب الدولي وثيقة خلاف الوثائق المشترطة أو المسموح بها جاز للمكتب الدولي أن يتصرف فيها.

(7) [وجوب إدراج كل المنتجات في الصنف ذاته] يجب أن تندرج كل المنتجات التي تجسد التصميم الصناعية التي تتعلق بها الطلب الدولي أو التي تستعمل التصميم الصناعية بالاقتران بها في الصنف ذاته من التصنيف الدولي.

القاعدة 8

شروط خاصة بشأن المودع والمبتكر

(1) [الإخطار بالشروط الخاصة بشأن المودع والمبتكر] (أ) "1" إذا اقتضى قانون طرف متعاقد ملزم بوثيقة 1999 أن يودع طلب حماية التصميم الصناعي باسم مبتكر التصميم، جاز لذلك الطرف المتعاقد أن يخطر المدير العام بذلك بموجب إعلان. "2" إذا اقتضى قانون طرف متعاقد ملزم بوثيقة 1999 تقديم يمين أو إعلان من المبتكر، جاز لذلك الطرف المتعاقد أن يخطر المدير العام بذلك بموجب إعلان.

(ب) يجب أن يرد في الإعلان المشار إليه في الفقرة الفرعية (أ) "1" تحديد الشكل والمحتويات الإلزامية لأي تصريح أو وثيقة يتعين تقديمها لأغراض الفقرة (2). ويتعين أن يحدّد الإعلان المشار إليه في الفقرة الفرعية (أ) "2" شكل اليمين أو الإعلان المطلوب ومحتوياته الإلزامية.

(2) [هوية المبتكر وتحويل الطلب الدولي] إذا تضمن الطلب الدولي تعيين طرف متعاقد تقدم بالإعلان المشار إليه في الفقرة (1) "أ" "1"، وجب ما يلي:

"1" أن يتضمن الطلب الدولي أيضاً بيانات بشأن هوية مبتكر التصميم الصناعي مع تصريح يستوفي الشروط المحددة وفقاً للفقرة (1) (ب) ويفيد بأن ذلك الشخص، ذكر أو أنثى، يعتقد بأنه مبتكر التصميم الصناعي، ويُعتبر الشخص المعرّف بأنه المبتكر بمثابة المودع لأغراض تعيين ذلك الطرف المتعاقد، أي كان الشخص المسمى بالمودع وفقاً للقاعدة (3) "1"؛ "2" وأن يُشفع بالطلب الدولي تصريح أو وثيقة تستوفي الشروط المحددة وفقاً للفقرة (1) (ب) وتفيد بأن الشخص المعرّف بأنه المبتكر قد حوّل الطلب الدولي إلى الشخص المسمى بالمودع، إذا كان الشخص المسمى بالمبتكر شخصاً خلاف الشخص المسمى بالمودع وفقاً للقاعدة (3) "1". ويدوّن اسم المودع باعتباره صاحب التسجيل الدولي.

(3) [بيان هوية المبتكر وتقديم يمين أو إعلان من المبتكر] إذا تضمن الطلب الدولي تعيين طرف متعاقد تقدّم بالإعلان المشار إليه في الفقرة (1) "أ" "2"، تعين أن يتضمن أيضاً بيانات بشأن هوية مبتكر التصميم الصناعي.

القاعدة 9

نسخ التصميم الصناعي

(1) [شكل نسخ التصميم الصناعي وعددها] (أ) تكون نُسخ التصميم الصناعي في شكل صور شمسية أو تصوير بياني للتصميم الصناعي ذاته أو للمنتج أو للمنتجات التي تجسد التصميم الصناعي، حسب اختيار المودع. ويجوز بيان المنتج ذاته من زوايا مختلفة. ويجوز إدراج مناظر من زوايا مختلفة في صور شمسية مختلفة أو تصوير بياني أخرى. (ب) تقدم كل نسخة بعدد الصور المحدد في التعليمات الإدارية.

(2) [الشروط المتعلقة بالنسخ] (أ) تكون النسخ من الجودة بحيث يتيسر تمييز كل تفاصيل التصميم الصناعي بوضوح ويتيسر النشر. (ب) يجوز ذكر كل ما يظهر في النسخة وليس من المنشود حمايته، حسب ما هو منصوص عليه في التعليمات الإدارية.

(3) [المناظر المشترطة] (أ) على كل طرف متعاقد ملزم بوثيقة 1999 يقتضي بعض المناظر المحددة في المنتج أو المنتجات التي تجسد التصميم الصناعي أو التي تستعمل التصميم الصناعي بالاقتران بها أن يخطر المدير العام بذلك بموجب إعلان مع تحديد المناظر المشترطة والظروف التي تكون مشترطة فيها، شرط مراعاة الفقرة الفرعية (ب). (ب) لا يجوز لأي طرف متعاقد أن يقتضي أكثر من منظر واحد إذا كان التصميم الصناعي أو المنتج مسطحاً، أو أكثر من ستة مناظر إذا كان المنتج مجسماً.

(4) [الرفض لأسباب تتعلق بنسخ التصميم الصناعي] لا يجوز للطرف المتعاقد أن يرفض آثار التسجيل الدولي على أساس عدم استيفاء شروط بشأن شكل نسخ التصميم الصناعي تكون زائدة على شروط قانون ذلك الطرف المتعاقد الواردة في إخطاره المقدم

وفقاً للفقرة (3)(أ) أو مختلفة عنها. ومع ذلك، يجوز للطرف المتعاقد أن يرفض آثار التسجيل الدولي على أساس أن النسخ الواردة في التسجيل الدولي غير كافية للكشف تماماً عن التصميم الصناعي.

القاعدة 10

عينات من التصميم الصناعي في حال التماس تأجيل النشر

(1) [عدد العينات] إذا تضمن طلب دولي يخضع لوثيقة 1999 حصرياً، التماساً لتأجيل النشر بخصوص تصميم صناعي مسطح وكانت مشفوعة به عينات من التصميم الصناعي بدلاً من النسخ المشار إليها في القاعدة 9، وجب أن يشفع بالطلب الدولي العدد التالي من العينات:

"1" عينة واحدة للمكتب الدولي،
"2" وعينة واحدة لكل مكتب معين أخطر المكتب الدولي، بناء على المادة 10(5) من وثيقة 1999، بأنه يرغب في تسلّم صور عن التسجيلات الدولية.

(2) [العينات] توضع كل العينات في مغلف واحد. ويجوز طي العينات. ويرد تحديد المقاييس القصوى والوزن الأقصى للمغلف في التعليمات الإدارية.

القاعدة 11

هوية المبتكر والوصف والمطالبة

(1) [هوية المبتكر] إذا تضمن الطلب الدولي بيانات بشأن هوية مبتكر التصميم الصناعي، ذكر أكان أم أنثى، وجب ذكر اسمه وعنوانه وفقاً للتعليمات الإدارية.

(2) [الوصف] إذا تضمن الطلب الدولي وصفاً، وجب أن يتناول الوصف العناصر التي تظهر في نُسخ التصميم الصناعي، ولا يجوز أن يتناول العناصر التقنية لتشغيل التصميم الصناعي أو لاستخدامه المحتمل. وإذا تجاوز الوصف مائة كلمة، استحق تسديد رسم إضافي كما ورد ذكره في جدول الرسوم.

(3) [المطالبة] في حال توجيه إعلان بناء على المادة 5(2)(أ) من وثيقة 1999 بأن قانون الطرف المتعاقد يقتضي تقديم مطالبة لمنح تاريخ إيداع لطلب حماية التصميم الصناعي بناء على ذلك القانون، وجب أن يرد في ذلك الإعلان تحديد الصيغة الكاملة للمطالبة المشترطة. وإذا تضمن الطلب الدولي مطالبة، وجب أن تصاغ تلك المطالبة كما هو محدد في ذلك الإعلان.

القاعدة 12

الرسوم المتعلقة بالطلب الدولي

(1) [الرسوم المقررة] (أ) تسدد الرسوم التالية لقاء الطلب الدولي:

"1" رسم أساسي؛
"2" ورسم تعيين معياري عن كل طرف متعاقد معين لم يوجه إعلاناً بناء على المادة 7(2) من وثيقة 1999 أو بناء على القاعدة 36(1)، يكون مستواه رهناً بالإعلان المقدم بناء على الفقرة الفرعية (ج)؛
"3" ورسم تعيين فردي عن كل طرف متعاقد معين وجه إعلاناً بناء على المادة 7(2) من وثيقة 1999 أو بناء على القاعدة 36(1)؛
"4" ورسم نشر.

(ب) يكون مستوى رسم التعيين المعياري المشار إليه في الفقرة الفرعية (أ) "2" كما يلي:

"1" بالنسبة للأطراف المتعاقدة التي لا يجري مكتبها أي

فحص موضوعي:..... واحد

"2" بالنسبة للأطراف المتعاقدة التي يجري مكتبها فحصاً موضوعياً،

فيما عدا فحص الجودة:..... اثنين

"3" بالنسبة للأطراف المتعاقدة التي يجري مكتبها فحصاً موضوعياً، بما فيه فحص الجودة إما تلقائياً وإما

عقب اعتراض من الغير:..... ثلاثة

(ج) "1" يجوز لأي طرف متعاقد يؤهله تشريعه لتطبيق المستوى اثنين أو ثلاثة بناء على الفقرة الفرعية (ب) أن

يخطر المدير العام بذلك بموجب إعلان. ويجوز للطرف المتعاقد أيضاً أن يحدد في إعلانه أنه يختار تطبيق المستوى اثنين حتى وإن كان تشريعه يؤهله لتطبيق المستوى ثلاثة.

"2" يدخل أي إعلان يتسلمه المدير العام بناء على البند "1" بعد ثلاثة أشهر من تسلمه أو في أي تاريخ لاحق يكون محددًا في الإعلان. ويجوز أيضا سحب الإعلان في أي وقت بموجب إخطار موجه إلى المدير العام، ويدخل سحب الإعلان حيز النفاذ بعد شهر من تسلم المدير العام إياه أو في أي تاريخ لاحق يكون محددًا في الإعلان. وإذا لم يكن من إعلان أو ذا تم سحب الإعلان، يطبق المستوى واحد على رسم التعيين المعياري على ذلك الطرف المتعاقد.

(2) [موعد استحقاق الرسوم] يستحق تسديد الرسوم المشار إليها في الفقرة (1) عند إيداع الطلب الدولي شرط مراعاة الفقرة (3)، عدا أن رسم النشر يجوز تسديده لاحقاً وفقاً للقاعدة 16(3)(أ) إذا تضمن الطلب الدولي التماساً بتأجيل النشر.

(3) [تسديد رسم التعيين الفردي في دفعتين] (أ) يجوز أن يرد في إعلان موجه بناء على المادة 7(2) **من وثيقة 1999 أوبناب** **على القاعدة 36(1)** أيضاً تحديد أن رسم التعيين الفردي المتعلق بالطرف المتعاقد المعني يسدد في دفعتين، وتسدد الدفعة الأولى وقت إيداع الطلب الدولي والثانية في تاريخ لاحق يتم تحديده وفقاً لقانون الطرف المتعاقد المعني.

(ب) في حال تطبيق الفقرة الفرعية (أ)، تُفسر الإشارة إلى رسم التعيين الفردي الواردة في الفقرة (1)(أ) "3" على أنها إشارة إلى الدفعة الأولى من رسم التعيين الفردي.

(ج) يجوز تسديد الدفعة الثانية من رسم التعيين الفردي إما للمكتب المعني مباشرة وإما عن طريق المكتب الدولي، حسب ما يختاره صاحب التسجيل الدولي. وفي حال تسديدها للمكتب المعني مباشرة، يتولى ذلك المكتب إخطار المكتب الدولي بذلك ويتولى المكتب الدولي تدوين ذلك الإخطار في السجل الدولي. وفي حال تسديدها عن طريق المكتب الدولي، يتولى المكتب الدولي تدوين التسديد في السجل الدولي وإخطار المكتب المعني بذلك.

(د) في حال عدم تسديد الدفعة الثانية من رسم التعيين الفردي خلال الفترة المطبقة، يخطر المكتب المعني المكتب الدولي بذلك ويلتمس منه شطب التسجيل الدولي في السجل الدولي فيما يتعلق بالطرف المتعاقد المعني. ويتولى المكتب الدولي إنجاز ذلك ويخطر به صاحب التسجيل الدولي.

القاعدة 13

الطلب الدولي المودع عن طريق مكتب

(1) [تاريخ تسلم المكتب للطلب الدولي وإحالته إلى المكتب الدولي] إذا أودع طلب دولي **يخضع لوثيقة 1999 حصرياً** عن طريق مكتب الطرف المتعاقد الذي ينتمي إليه المودع، وجب على ذلك المكتب أن يخطر المودع بالتاريخ الذي تسلم فيه الطلب. ويتولى ذلك المكتب إخطار المكتب الدولي بالتاريخ الذي تسلم فيه الطلب في الوقت ذاته الذي يحيل فيه الطلب الدولي إلى المكتب الدولي. ويتولى المكتب إخطار المودع بأنه أحال الطلب الدولي إلى المكتب الدولي.

(2) [رسم الإحالة] يتولى المكتب الذي يقتضي رسم إحالة، حسب ما هو منصوص عليه في المادة 4(2) **من وثيقة 1999**، إخطار المكتب الدولي بمبلغ ذلك الرسم الذي لا ينبغي أن يتجاوز التكاليف الإدارية المترتبة على تسلم الطلب الدولي وإحالته وبتاريخ استحقاق ذلك الرسم.

(3) [تاريخ إيداع الطلب الدولي في حال إيداعه بصورة غير مباشرة] يكون تاريخ إيداع طلب دولي أودع عن طريق مكتب أحد التاريخين التاليين، شرط مراعاة القاعدة 14(2):

"1" التاريخ الذي يتسلم فيه ذلك المكتب الطلب الدولي **إذا كان الطلب الدولي يخضع لوثيقة 1999 حصرياً**، شرط أن يتسلمه المكتب الدولي خلال شهر من ذلك التاريخ؛
"2" والتاريخ الذي يتسلم فيه المكتب الدولي الطلب الدولي في أية حالة أخرى.

(4) [تاريخ الإيداع في حال كان الطرف المتعاقد الذي ينتمي إليه المودع يقتضي إذناً أمنياً] بالرغم من الفقرة (3)، يجوز للطرف المتعاقد الذي يقتضي قانونه عندما يصبح طرفاً في **الوثيقة 1999**، إذناً أمنياً، أن يخطر المدير العام، بموجب إعلان، بالاستعاضة عن فترة الشهر المشار إليها في تلك الفقرة بفترة ستة أشهر.

القاعدة 14

الفحص في المكتب الدولي

(1) [مهلة تصحيح المخالفات] (أ) إذا تبين للمكتب الدولي أن الطلب الدولي لم يكن يستوفي الشروط المطلوبة، وقت تسلمه إياه، وجب على المكتب الدولي أن يدعو المودع إلى تصحيح ما يلزم خلال ثلاثة أشهر اعتباراً من تاريخ الدعوة التي يرسلها المكتب الدولي.

(ب) على الرغم من أحكام الفقرة الفرعية (أ)، يجوز للمكتب الدولي، إذا كان مبلغ الرسوم المستلمة وقت تسلّم الطلب الدولي أقلّ من المبلغ المعادل للرسم الأساسي المستحق عن تصميم واحد، أن يدعو أولاً المودع إلى تسديد المبلغ المعادل للرسم الأساسي المستحق عن تصميم واحد على الأقل خلال شهرين اعتباراً من تاريخ الدعوة التي يرسلها المكتب الدولي.

(2) [المخالفات التي تؤدي إلى تأخير تاريخ إيداع الطلب الدولي] إذا كان الطلب الدولي، في التاريخ الذي تسلّمه فيه المكتب الدولي، يحتوي على مخالفة مقررة بمثابة مخالفة تؤدي إلى تأخير في تاريخ إيداع الطلب الدولي، وجب أن يكون تاريخ الإيداع التاريخ الذي يتسلّم فيه المكتب الدولي تصحيح المخالفة. والمخالفات التي تؤدي إلى تأخير في تاريخ إيداع الطلب الدولي هي ما يلي:

(أ) أن لا يكون الطلب الدولي محرراً بإحدى اللغات المقررة؛
(ب) وأن يكون أحد العناصر التالية غير متوافر في الطلب الدولي:

- "1" بيان صريح أو ضمني بالتماس تسجيل دولي **بناء على وثيقة 1999 أو وثيقة 1960**؛
- "2" وبيانات تسمح بتحديد هوية المودع؛
- "3" وبيانات كافية للتمكين من الاتصال بالمودع أو وكيله إن وجد؛
- "4" ونسخة، أو عينة وفقاً للمادة 5(1)"3" **من وثيقة 1999**، من كل تصميم صناعي موضع الطلب الدولي؛
- "5" وتعيين طرف متعاقد واحد على الأقل.

(3) [اعتبار الطلب الدولي متروكاً وردّ الرسوم] إذا لم تُستدرك مخالفة، غير المخالفة المشار إليها في المادة 8(2)(ب) **من وثيقة 1999** خلال المهلة المشار إليها إما في الفقرة (1)(أ) أو في الفقرة (1)(ب)، وجب اعتبار الطلب الدولي متروكاً، ووجب على المكتب الدولي أن يرد أية رسوم مسددة لقاء ذلك الطلب بعد خصم مبلغ يعادل الرسم الأساسي.

[...]

القاعدة 16 تأجيل النشر

(1) [فترة التأجيل القصوى] (أ) تكون الفترة المقررة لتأجيل النشر **بخصوص طلب دولي يخضع لوثيقة 1999 حصرياً 30** شهراً اعتباراً من تاريخ الإيداع أو اعتباراً من تاريخ أولوية الطلب المعني في حال المطالبة بالأولوية.

(ب) **تكون الفترة القصوى لتأجيل النشر بخصوص طلب دولي يخضع لوثيقة 1960 حصرياً أو لوثيقة 1999 ووثيقة 1960 معاً 12 شهراً اعتباراً من تاريخ الإيداع أو اعتباراً من تاريخ أولوية الطلب المعني في حال المطالبة بالأولوية.**

(2) [الفترة المتاحة لسحب التعيين في حال استحالة التأجيل بناء على القانون المطبق] تكون الفترة المشار إليها في المادة 11(3)"1" **من وثيقة 1999** والتي يجوز خلالها للمودع أن يسحب تعيين طرف متعاقد لا يسمح قانونه بتأجيل النشر شهراً واحداً اعتباراً من تاريخ الإخطار الذي يرسله المكتب الدولي.

(3) [الفترة المتاحة لتسديد رسم النشر] (أ) يسدد رسم النشر المشار إليه في القاعدة 12(1)(أ)"4" في موعد أقصاه ثلاثة أسابيع قبل انقضاء فترة التأجيل المطبقة بناء على المادة 11(2) **من وثيقة 1999 أو المادة 6(4)(أ) من وثيقة 1960**، أو في موعد أقصاه ثلاثة أسابيع قبل اعتبار فترة التأجيل منقضية وفقاً للمادة 11(4)(أ) **من وثيقة 1999 أو المادة 6(4)(ب) من وثيقة 1960**.
(ب) قبل انقضاء فترة تأجيل النشر المشار إليها في الفقرة الفرعية (أ) بثلاثة أشهر، يتولى المكتب الدولي تذكير صاحب التسجيل الدولي، بإرسال إشعار غير رسمي، بالموعد الأقصى لتسديد رسم النشر المشار إليه في الفقرة الفرعية (أ)، عند الاقتضاء.

(4) [الفترة المتاحة لتقديم النسخ وتسجيل النسخ] (أ) إذا قُدّمت عيّات عوضاً عن النسخ وفقاً للقاعدة 10، تعيّن تقديم تلك النسخ في موعد أقصاه ثلاثة أشهر قبل انقضاء فترة تسديد رسم النشر المحددة بموجب الفقرة (3)(أ).

(ب) يتولى المكتب الدولي تدوين كل نسخة مقدمة بناء على الفقرة الفرعية (أ) في السجل الدولي، شريطة استيفاء الشروط المنصوص عليها في القاعدة 9(1) و(2).

(5) [الشروط غير المستوفاة] إذا لم تستوف شروط الفقرتين (3) و(4)، وجب إلغاء التسجيل الدولي والامتناع عن نشره.

[...]

الفصل الثالث

الرفض والإبطال

القاعدة 18 الإخطار بالرفض

(1) [فترة الإخطار بالرفض] (أ) تكون الفترة المقررة للإخطار برفض آثار تسجيل دولي وفقاً للمادة 12(2) من وثيقة 1999 أو المادة 8(1) من وثيقة 1960 ستة أشهر اعتباراً من نشر التسجيل الدولي كما هو منصوص عليه في القاعدة 26(3).

(ب) بالرغم من الفقرة الفرعية (أ)، يجوز لأي طرف متعاقد يكون مكتبه مكتباً فاحصاً أو ينص قانونه على إمكانية الاعتراض على منح الحماية أن يخطر المدير العام، بموجب إعلان، بأنه يستعيز عن فترة الأشهر الستة المشار إليها في تلك الفقرة الفرعية بفترة 12 شهراً في حال تعيينه بناء على وثيقة 1999.

(ج) يجوز أيضاً أن يذكر الإعلان المشار إليه في الفقرة الفرعية (ب) أن التسجيل الدولي يرتب الأثر المشار إليه في المادة 14(2)(أ) من وثيقة 1999 في موعد أقصاه أحد المواعيد التاليين:

"1" في موعد محدد في الإعلان ويجوز أن يكون لاحقاً للتاريخ المشار إليه في تلك المادة ولكنه لا يجوز أن يكون بعد ذلك التاريخ بأكثر من ستة أشهر؛

"2" أو عندما تمنح الحماية وفقاً لقانون الطرف المتعاقد في حال تم التخلف، دون قصد، عن تبليغ قرار يتعلق بمنح الحماية خلال الفترة المطبقة بناء على الفقرة الفرعية (أ) أو (ب). وفي تلك الحالة، يخطر مكتب الطرف المتعاقد المعني المكتب الدولي بذلك ويسعى إلى تبليغ ذلك القرار إلى صاحب التسجيل الدولي المعني فوراً بعد ذلك.

(2) [الإخطار بالرفض] (أ) يجب أن يتعلق أي إخطار بالرفض بتسجيل دولي واحد كما يجب أن يكون مؤرخاً وموقعاً من المكتب الذي يوجهه.

(ب) يجب أن يتضمن الإخطار أو يبين ما يلي:

- "1" المكتب الذي وجه الإخطار؛
- "2" ورقم التسجيل الدولي؛
- "3" وكل الأسباب التي يستند إليها الرفض، مصحوبة بها إشارة إلى الأحكام الأساسية المعنية من القانون؛
- "4" وتاريخ الإيداع ورقمه وتاريخ الأولوية (إن وجدت) وتاريخ التسجيل ورقمه (إن توافرا) وصورة عن نسخة عن التصميم الصناعي السابق (إذا كانت تلك النسخة متاحة للجمهور) واسم مالك ذلك التصميم الصناعي وعنوانه، إذا كانت الأسباب التي يستند إليها الرفض تشير إلى تشابه مع تصميم صناعي محل طلب أو تسجيل وطني أو إقليمي أو دولي سابق؛
- "5" والتصاميم الصناعية التي يشملها الرفض أو لا يشملها إذا لم يكن الرفض يشمل كل التصاميم؛
- "6" وما إذا جاز أن يكون الرفض محل إعادة نظر أو طعن، وإذا كان الأمر كذلك، فالمهلة المعقولة في ظروف الحال لالتماس إعادة النظر في الرفض أو الطعن فيه، والسلطة المختصة بالبت في التماس إعادة النظر أو الطعن، على أن يبين عند الاقتضاء وجوب إيداع التماس إعادة النظر أو الطعن عن طريق وكيل يكون له عنوان في أراضي الطرف المتعاقد الذي نطق مكتبه بالرفض؛

"7" وتاريخ النطق بالرفض.

(3) [الإخطار بتقسيم التسجيل الدولي] إذا تم تقسيم التسجيل الدولي لدى مكتب طرف متعاقد معين، عقب إخطار بالرفض وفقاً للمادة 13(2) من وثيقة 1999، تذكيراً لسبب الرفض المذكور في ذلك الإخطار، يتولى ذلك المكتب إخطار المكتب الدولي بتلك بالمعلومات المتعلقة بالتقسيم كما هو محدد في التعليمات الإدارية.

(4) [الإخطار بسحب الرفض] (أ) يجب أن يتعلق إخطار سحب الرفض بتسجيل دولي واحد ويجب أن يكون مؤرخاً وموقعاً من المكتب الذي وجه الإخطار.

(ب) يجب أن يتضمن الإخطار أو يبين ما يلي:

- "1" المكتب الذي وجه الإخطار،
- "2" ورقم التسجيل الدولي،
- "3" والتصاميم الصناعية التي يشملها سحب الرفض أو لا يشملها إذا لم يكن سحب الرفض يشمل كل

التصاميم،

"4" والتاريخ الذي أحدث فيه التسجيل الدولي نفس أثر منح الحماية وفقاً للقانون المطبق،

"5" وتاريخ سحب الرفض.
(ج) يجب أيضاً أن يتضمن الإخطار أو يبين كل التعديلات، إذا عُدل التسجيل الدولي في إجراء لدى المكتب.

(5) [التدوين] يتولى المكتب الدولي تدوين أي إخطار يتسلمه بناء على الفقرة (1)(ج) "2" أو (2) أو (4) في السجل الدولي، يكون، في حال وجود إخطار بالرفض، مصحوباً ببيان بالتاريخ الذي أرسل فيه الإخطار بالرفض إلى المكتب الدولي.

(6) [تحويل صور عن الإخطارات] يتولى المكتب الدولي تحويل صور عن الإخطارات التي يتسلمها بناء على الفقرة (1)(ج) "2" أو (2) أو (4) إلى صاحب التسجيل الدولي.

[...]

الفصل الرابع

التغييرات والتصحيحات

القاعدة 21

تدوين التغيير

(1) [تقديم الالتماس] (أ) يجب أن يقدم التماس التدوين إلى المكتب الدولي على الاستمارة الرسمية المناسبة إذا كان الالتماس يتعلق بما يلي:

- "1" تغيير في ملكية التسجيل الدولي بالنسبة إلى كل التصاميم الصناعية محل التسجيل الدولي أو بعضها؛
- "2" أو تغيير في اسم صاحب التسجيل الدولي أو عنوانه؛
- "3" أو تخلص عن التسجيل الدولي بالنسبة إلى أي من الأطراف المتعاقدة المعينة أو جميعها؛
- "4" أو انتقاص من التسجيل الدولي لقصره على تصميم صناعي واحد أو أكثر من التصاميم الصناعية محل التسجيل الدولي بالنسبة إلى أي من الأطراف المتعاقدة المعينة أو جميعها؛
- "5" أو تغيير في اسم الوكيل أو عنوانه.

(ب) يجب أن يقدم الالتماس ويوقعه صاحب التسجيل الدولي. ومع ذلك، يجوز للمالك الجديد أن يقدم التماساً لتدوين تغيير في الملكية، بشرط مراعاة ما يلي:

- "1" أن يكون الالتماس موقعاً من صاحب التسجيل الدولي؛
- "2" أو أن يكون الالتماس موقعاً من المالك الجديد ومصحوباً بوثيقة تُقدم دليلاً على أن المالك الجديد هو فيما يبدو الخلف الشرعي لصاحب التسجيل الدولي.

(2) [محتويات الالتماس] (أ) يجب أن يتضمن التماس تدوين التغيير أو يبين ما يلي بالإضافة إلى التغيير الملتمس:

- "1" رقم التسجيل الدولي المعني؛
- "2" واسم صاحب التسجيل الدولي، أو اسم الوكيل في حال كان التغيير يتعلق باسم الوكيل أو عنوانه؛
- "3" واسم المالك الجديد للتسجيل الدولي وعنوانه، مبيّنين وفقاً للتعليمات الإدارية، وعنوان بريده الإلكتروني، في حال تغيير في ملكية التسجيل الدولي؛
- "4" والطرف المتعاقد أو الأطراف المتعاقدة مما يستوفي المالك الجديد بالنسبة إليه الشروط التي تؤهله ليكون صاحب تسجيل دولي، في حال تغيير في ملكية التسجيل الدولي؛
- "5" وأرقام التصاميم الصناعية والأطراف المتعاقدة المعينة التي تتعلق بها التغيير في الملكية، في حال تغيير في ملكية التسجيل الدولي لا يتعلق بكل التصاميم الصناعية وكل الأطراف المتعاقدة؛
- "6" ومبلغ الرسوم المسددة وطريقة تسديدها أو أمراً باقتطاع مبلغ الرسوم المطلوب من حساب مفتوح لدى المكتب الدولي وتعريف الطرف الذي يباشر التسديد أو يأمر باقتطاع المبلغ.

(ب) يجوز أن يكون التماس تدوين تغيير في ملكية التسجيل الدولي مصحوباً بتبليغ يفيد بتعيين وكيل عن المالك الجديد. وبشرط استيفاء الشروط المنصوص عليها في القاعدة 3(2)(ب) و(ج)، يكون التاريخ الفعلي لذلك التعيين تاريخ تدوين التغيير في الملكية طبقاً للفقرة (6)(ب). وفي تلك الحالة، يكون تدوين التغيير في الملكية في السجل الدولي مشتملاً على ذلك التعيين.

(3) [الالتماس غير المقبول] لا يجوز تدوين تغيير في ملكية تسجيل دولي بالنسبة إلى طرف متعاقد معين إذا لم يكن ذلك الطرف المتعاقد مُلزمًا بوثيقة يكون الطرف المتعاقد أو أحد الأطراف المتعاقدة، مما هو مبين بناء على الفقرة (2) "4" - مُلزمًا بها. [حذفت]

(4) [الالتماس المخالف للأصول] إذا لم يستوف الالتماس الشروط المطبقة، وجب على المكتب الدولي أن يخطر صاحب التسجيل الدولي بذلك. وإذا قدم الالتماس شخص يدعي أنه المالك الجديد، وجب على المكتب الدولي أن يخطر الشخص المذكور بذلك.

(5) [المهلة المسموح بها لاستدراك المخالفة] يجوز استدراك المخالفة خلال ثلاثة أشهر من التاريخ الذي يوجه فيه المكتب الدولي الإخطار بالمخالفة. وإذا لم تستدرك المخالفة خلال فترة الأشهر الثلاثة المذكورة، وجب اعتبار الالتماس متروكاً وتولى المكتب الدولي توجيه إخطار بذلك في الوقت نفسه إلى صاحب التسجيل الدولي والشخص الذي يدعي أنه المالك الجديد إذا قدم الالتماس ذلك الشخص. ويردّ المكتب الدولي أية رسوم مسددة، بعد خصم مبلغ يساوي نصف الرسوم المعنية.

(6) [تدوين التغيير والإخطار به] (أ) يتولى المكتب الدولي فوراً تدوين التغيير في السجل الدولي وإعلام صاحب التسجيل الدولي بذلك، شرط أن يكون الالتماس سليماً. وفي حال تدوين تغيير في الملكية، يتولى المكتب الدولي إعلام صاحب التسجيل الدولي الجديد وصاحب التسجيل الدولي السابق.

(ب) يدوّن التغيير بالتاريخ الذي يتسلم فيه المكتب الدولي الالتماس مستوفياً الشروط المطبقة. وإذا ورد في الالتماس أن التغيير ينبغي تدوينه بعد تغيير آخر أو بعد تجديد التسجيل الدولي، وجب على المكتب الدولي أن يلتزم بذلك.

(ج) متى دُوّن تغيير في الملكية بناء على التماس قدّمه المالك الجديد عملاً بأحكام الفقرة الفرعية (1)(ب) "2" ووجّه المالك السابق اعتراضاً كتابياً على التغيير إلى المكتب الدولي، اعتُبر التغيير كأنه لم يدوّن. ويُخطر المكتب الدولي كلا الطرفين بذلك.

(7) [تدوين تغيير جزئي في الملكية] يدوّن تحويل التسجيل الدولي أو نقله بطريقة أخرى بالنسبة إلى بعض التصاميم الصناعية فقط أو بعض الأطراف المتعاقدة المعينة فقط في السجل الدولي برقم التسجيل الدولي الذي تم تحويل جزء منه أو نقله بطريقة أخرى. ويشطب الجزء المحوّل أو المنقول بطريقة أخرى برقم التسجيل الدولي المذكور ويدوّن كسجل دولي منفصل. ويجب أن يحمل التسجيل الدولي المنفصل رقم التسجيل الدولي الذي تم تحويل جزء منه أو نقله بطريقة أخرى مع حرف لاتيني كبير.

(8) [تدوين دمج تسجيلات دولية] إذا أصبح الشخص ذاته صاحب تسجيلين دوليين أو أكثر نتيجة تغيير جزئي في الملكية، وجب دمج التسجيلات بناء على طلب الشخص المذكور، وتطبق الفقرات من (1) إلى (6) مع ما يلزم من تعديل. ويجب أن يحمل التسجيل الدولي الناجم عن الدمج رقم التسجيل الدولي الذي تم تحويل جزء منه أو نقله بطريقة أخرى مع حرف لاتيني كبير عند الاقتضاء.

القاعدة 21 (ثانياً)

الإعلان عن أن التغيير في الملكية ليس له أثر

(1) [الإعلان وأثره] يجوز لمكتب أي طرف متعاقد معين أن يعلن أن التغيير في الملكية المدوّن في السجل الدولي ليس له أثر في أراضي الطرف المتعاقد المذكور. ويترتب على هذا الإعلان بالنسبة إلى الطرف المتعاقد المذكور أن التسجيل الدولي المعني يظل باسم الناقل.

(2) [محتويات الإعلان] يبيّن في الإعلان المشار إليه في الفقرة (1) ما يأتي:

(أ) الأسباب النافية لأي أثر يترتب على تغيير الملكية،

(ب) الأحكام الأساسية المعنية من القانون،

(ج) التصاميم الصناعية التي يتعلق بها الإعلان، إذا كان هذا الإعلان لا يتعلق بجميع التصاميم الصناعية التي

خضعت لتغيير الملكية،

(د) إمكانية إعادة النظر في هذا الإعلان أو الطعن فيه، وإذا كان الأمر كذلك، فالمهلة المعقولة في ظروف الحال لالتماس إعادة النظر في الإعلان أو الطعن فيه، والسلطة المختصة بالبت في التماس إعادة النظر أو الطعن، على أن يبين عند الاقتضاء وجوب إيداع التماس إعادة النظر أو الطعن بوساطة وكيل يكون له عنوان في أراضي الطرف المتعاقد الذي أصدر مكتبه الإعلان.

(3) [مهلة الإعلان] يُرسل الإعلان المشار إليه في الفقرة (1) إلى المكتب الدولي في غضون ستة أشهر من تاريخ نشر تغيير الملكية المذكور أو في غضون مهلة الرفض المطبقة وفقاً للمادة 12(2) من وثيقة 1999 أو المادة 8(1) من وثيقة 1960، مع الأخذ بالتاريخ الذي ينقضي آخرها.

(4) [تدوين الإعلان والإخطار به والتعديل اللاحق للسجل الدولي] يدوّن المكتب الدولي في السجل الدولي أي إعلان أجري وفقاً للفقرة (3)، وأن يعدّل السجل الدولي، بحيث يكون ذلك الجزء من التسجيل الدولي الذي خضع للإعلان المذكور من مدونا كسجل دولي منفصل باسم صاحب التسجيل الدولي السابق (الناقل). ويخطر المكتب الدولي صاحب التسجيل الدولي السابق (الناقل) وصاحب التسجيل الدولي الجديد (المنقول إليه) بذلك.

(5) [سحب الإعلان] يجوز سحب أي إعلان أجري وفقاً للفقرة (3)، جزئياً أو كلياً. ويرسل إخطار إلى المكتب الدولي بسحب الإعلان، ويدون المكتب الدولي هذا السحب في السجل الدولي. ويعدّل المكتب الدولي السجل الدولي بناءً على ذلك، ويخط صاحب التسجيل الدولي السابق (الناقل) وصاحب التسجيل الدولي الجديد (المنقول إليه) بذلك.

[...]

الفصل الخامس

التجديدات

[...]

القاعدة 24

تفاصيل التجديد

(1) [الرسوم] (أ) يجدد التسجيل الدولي بعد تسديد الرسوم التالية:

- "1" رسم أساسي؛
 - "2" ورسم تعيين معياري عن كل طرف متعاقد معيّن بناءً على وثيقة 1999- ولم يتقدّم بإعلان بناءً على المادة 7(2) من وثيقة 1999، وعن كل طرف متعاقد معيّن بناءً على وثيقة 1960، من المنشود تجديد التسجيل الدولي بالنسبة إليه؛
 - "3" ورسم تعيين فردي عن كل طرف متعاقد معيّن بناءً على وثيقة 1999- تقدّم بإعلان بناءً على المادة 7(2) من وثيقة 1999- ومن المنشود تجديد التسجيل الدولي بالنسبة إليه.
- (ب) يرد ذكر مبالغ الرسوم المشار إليها في البندين "1" و"2" من الفقرة الفرعية (أ) في جدول الرسوم.
- (ج) تسدد الرسوم المشار إليها في الفقرة الفرعية (أ) في موعد أقصاه التاريخ الذي يجب أن يجدد فيه التسجيل الدولي. ومع ذلك، يجوز تسديد تلك الرسوم خلال ستة أشهر من التاريخ الذي يجب أن يجدد فيه التسجيل الدولي، شرط أن يسدّد في الوقت ذاته المبلغ الإضافي المحدد في جدول الرسوم.
- (د) كل مبلغ مسدّد لأغراض التجديد يتسلمه المكتب الدولي قبل التاريخ الذي يجب تجديد التسجيل الدولي فيه بأكثر من ثلاثة أشهر يعتبر كما لو كان قد تمّ تسلمه قبل ذلك التاريخ بثلاثة أشهر.

(2) [تفاصيل أخرى] (أ) إذا لم يرغب صاحب التسجيل الدولي في تجديد التسجيل الدولي

- "1" بالنسبة إلى طرف متعاقد معين،
 - "2" أو بالنسبة إلى أي تصميم صناعي من التصميم موضع التسجيل الدولي،
- وجب أن يكون تسديد الرسوم المطلوبة مصحوباً بتصريح يبين الطرف المتعاقد أو أرقام التصميم الصناعية التي لا ينشُد تجديد التسجيل الدولي بالنسبة إليها.
- (ب) إذا رغب صاحب التسجيل الدولي في تجديد التسجيل الدولي بالنسبة إلى طرف متعاقد معين على الرغم من انقضاء المدة القصوى لحماية التصميم الصناعية في ذلك الطرف المتعاقد، فإن تسديد الرسوم المطلوبة، بما فيها رسم التعيين المعياري أو رسم التعيين الفردي، حسب الحال، بالنسبة إلى ذلك الطرف المتعاقد، يجب أن يكون مصحوباً بتصريح يفيد بأنه يجب أن يدوّن تجديد التسجيل الدولي في السجل الدولي بالنسبة إلى ذلك الطرف المتعاقد.
- (ج) إذا رغب صاحب التسجيل الدولي في تجديد التسجيل الدولي بالنسبة إلى طرف متعاقد معين على الرغم من رفض مدوّن في السجل الدولي لذلك الطرف المتعاقد بالنسبة إلى كل التصميم الصناعية المعنية، فإن تسديد الرسوم المطلوبة، بما فيها رسم التعيين المعياري أو رسم التعيين الفردي، حسب الحال، بالنسبة إلى ذلك الطرف المتعاقد، يجب أن يكون مصحوباً بتصريح يحدد أنه يجب أن يدوّن تجديد التسجيل الدولي في السجل الدولي بالنسبة إلى ذلك الطرف المتعاقد.
- (د) لا يجوز تجديد التسجيل الدولي بالنسبة إلى أي طرف متعاقد معيّن يتعلق به إبطال مدوّن لكل التصميم الصناعية بناءً على القاعدة 20 أو تخلّ مدوّن بناءً على القاعدة 21. ولا يجوز تجديد التسجيل الدولي بالنسبة إلى أي طرف متعاقد معيّن فيما يتعلق بالتصميم الصناعية التي كانت محل إبطال مدوّن في ذلك الطرف المتعاقد بناءً على القاعدة 20 أو محل انتقاص مدوّن بناءً على القاعدة 21.

(3) [الرسوم الناقصة] (أ) إذا كان مبلغ الرسوم المتسلم أقل من المبلغ المطلوب للتجديد، وجب على المكتب الدولي أن يخطر بذلك صاحب التسجيل الدولي ووكيله المحتمل فوراً وفي الوقت ذاته. ويجب أن يرد في الإخطار تحديد المبلغ المتبقي الواجب تسديده.

(ب) إذا كان مبلغ الرسوم المتسلم أقل من المبلغ المطلوب لأغراض التجديد بعد انقضاء فترة الأشهر الستة المشار إليها في الفقرة (1)(ج)، وجب على المكتب الدولي ألا يردّ التجديد وأن يردّ المبلغ الذي تسلمه ويخطر بذلك صاحب التسجيل الدولي ووكيله المحتمل.

[...]

الفصل السادس

النشر

القاعدة 26

النشر

(1) [معلومات بشأن التسجيلات الدولية] ينشر المكتب الدولي في النشرة البيانات الوجيهة المتعلقة بما يلي:

- "1" التسجيلات الدولية وفقاً للقاعدة 17؛
- "2" وحالات الرفض والإخطارات الأخرى المدوّنة بناء على القاعدتين 18(5) و18(ثانياً)(3) مع بيان إمكانية إعادة النظر أو الطعن من عدمها ومن غير ذكر أسباب الرفض؛
- "3" وحالات الإبطال المدوّنة بناء على القاعدة 20(2)؛
- "4" والتغييرات المدوّنة بناء على القاعدة 21؛
- "4"-ثانياً وحالات تعيين الوكلاء المدوّنة بناء على القاعدة 3(3)(أ)، إلا إذا نُشرت بناء على البند "1" أو "2"، وحالات شطب تلك التعيينات خلاف حالات الشطب التلقائية بناء على القاعدة 3(5)(أ)؛
- "5" والتصحيحات المباشرة بناء على القاعدة 22؛
- "6" والتجديدات المدوّنة بناء على القاعدة 25(1)؛
- "7" والتسجيلات الدولية غير المجددة؛
- "8" وحالات الشطب المدوّنة بناء على القاعدة 12(3)(د)؛
- "9" والإعلانات عن أنّ التغيير في الملكية ليس له أثر وحالات سحب تلك الإعلانات المدوّنة بناء على القاعدة 21(ثانياً).

(2) [معلومات بشأن الإعلانات ومعلومات أخرى] ينشر المكتب الدولي على موقع المنظمة على الإنترنت كل إعلان يتقدم به طرف متعاقد بناء على الوثيقة 1999 أو وثيقة 1960 أو هذه اللائحة التنفيذية وقائمة بالأيام التي لا يكون فيها المكتب الدولي مفتوحاً للجمهور خلال السنة التقويمية الجارية والتالية لها.

(3) [طريقة نشر النشرة] تُنشر النشرة على موقع المنظمة على الإنترنت. ويحل كل عدد ينشر من النشرة محل إرسال النشرة المشار إليه في المواد 10(3)(ب) و16(4) و17(5) من وثيقة 1999 والمادة 6(3)(ب) من وثيقة 1960، ويُعتبر كل مكتب معني كمالو كان قد تسلم كل عدد من النشرة في تاريخ نشرها على موقع المنظمة على الإنترنت، لأغراض المادة 8(2) من وثيقة 1960.

الفصل السابع

الرسوم

القاعدة 27

مبالغ الرسوم وتسديدها

(1) [مبالغ الرسوم] تحدد مبالغ الرسوم المستحقة بناء على الوثيقة 1999 ووثيقة 1960 وهذه اللائحة التنفيذية في جدول الرسوم المرفق بهذه اللائحة التنفيذية والذي يعد جزءاً لا يتجزأ منها، ما عدا رسوم التعيين الفردية المشار إليها في القاعدة 12(1)(أ)"3".

(2) [نظام التسديد] (أ) تسدد الرسوم للمكتب الدولي مباشرة، مع مراعاة الفقرة الفرعية (ب) والقاعدة 12(3)(ج).

(ب) إذا أودع الطلب الدولي عن طريق مكتب الطرف المتعاقد الذي ينتمي إليه المودع، جاز تسديد الرسوم المستحقة لقاء ذلك الطلب عن طريق ذلك المكتب إذا كان يقبل تحصيل تلك الرسوم وتحويلها وكان المودع أو صاحب التسجيل الدولي يرغب في ذلك. ويتولى المكتب الذي يقبل تحصيل الرسوم وتحويلها إخطار المدير العام بذلك.

(3) [طريقة تسديد الرسوم] تسدد الرسوم للمكتب الدولي وفقاً للتعليمات الإدارية.

(4) [البيانات المصاحبة للتسديد] عند تسديد أي رسم للمكتب الدولي، يجب بيان ما يلي:
"1" اسم المودع والتصميم الصناعي المعني وسبب التسديد، قبل إجراء التسجيل الدولي؛
"2" واسم صاحب التسجيل الدولي المعني ورقم التسجيل الدولي وسبب التسديد، بعد إجراء التسجيل الدولي.

(5) [تاريخ التسديد] (أ) يعتبر الرسم مسدداً للمكتب الدولي في اليوم الذي يتسلم فيه المكتب الدولي المبلغ المطلوب، شرط مراعاة القاعدة 24(1)(د) والفقرة الفرعية (ب).
(ب) إذا كان المبلغ المطلوب متوفراً في حساب مفتوح لدى المكتب الدولي وتسلم ذلك المكتب تعليمات من صاحب الحساب باقتطاع المبلغ، فإن الرسم يعتبر مسدداً للمكتب الدولي في اليوم الذي يتسلم فيه المكتب الدولي طلباً دولياً أو التماساً لتدوين تغيير أو تعليمات لتجديد تسجيل دولي.

(6) [تغيير مبلغ الرسوم] (أ) إذا أودع الطلب الدولي عن طريق مكتب الطرف المتعاقد الذي ينتمي إليه المودع وحصل تغيير في مبلغ الرسوم الواجب تسديدها لقاء إيداع الطلب الدولي ما بين التاريخ الذي تسلم فيه ذلك المكتب الطلب الدولي من جهة والتاريخ الذي تسلم فيه المكتب الدولي الطلب الدولي من جهة أخرى، فإن الرسم المطبق يكون الرسم النافذ في التاريخ الأسبق من بين هذين التاريخين.

(ب) إذا حصل تغيير في مبلغ الرسوم الواجب تسديدها لتجديد تسجيل دولي ما بين تاريخ التسديد وتاريخ استحقاق التجديد، فإن الرسم المطبق يكون الرسم النافذ في تاريخ التسديد أو تاريخ التسديد بناء على القاعدة 24(1)(د). وفي حالة تسديد الرسم بعد تاريخ الاستحقاق، فإن الرسم المطبق يكون الرسم النافذ في تاريخ الاستحقاق.
(ج) إذا حصل تغيير في مبلغ أي رسم خلاف الرسوم المشار إليها في الفقرتين الفرعيتين (أ) و(ب)، فإن المبلغ المطبق يكون المبلغ النافذ في التاريخ الذي تسلم فيه المكتب الدولي الرسم.

القاعدة 28

عملة تسديد الرسوم

(1) [الالتزام باستعمال العملة السويسرية] يتم التسديد في كل الحالات بناء على هذه اللائحة التنفيذية للمكتب الدولي بالعملة السويسرية، حتى إذا سددت الرسوم عن طريق مكتب حصلها بعملة أخرى.

(2) [تحديد مبلغ رسوم التعيين الفردية بالعملة السويسرية] (أ) إذا تقدم طرف متعاقد بإعلان بناء على المادة 7(2) من وثيقة 1999 أو القاعدة 36(1) يعرب فيه عن رغبته في تحصيل رسم تعيين فردي، وجب عليه أن يبين للمكتب الدولي مبلغ الرسم محسوباً بالعملة التي يستعملها مكتبه.

(ب) إذا ورد تحديد الرسم في الإعلان المشار إليه في الفقرة الفرعية (أ) بعملة خلاف العملة السويسرية، فإن المدير العام يحدد مبلغ الرسم الفردي بالعملة السويسرية على أساس سعر الصرف الرسمي للأمم المتحدة، بعد التشاور مع مكتب الطرف المتعاقد المعني.

(ج) إذا كان سعر الصرف الرسمي للأمم المتحدة بين العملة السويسرية والعملة التي حدد بها الطرف المتعاقد مبلغ رسم التعيين الفردي يزيد على سعر الصرف الأخير المطبق لتحديد مبلغ الرسم بالعملة السويسرية أو يقل عنه بنسبة 5% على الأقل خلال أكثر من ثلاثة أشهر متتالية، جاز لمكتب ذلك الطرف المتعاقد أن يطلب إلى المدير العام أن يحدد مبلغاً جديداً للرسم بالعملة السويسرية على أساس سعر الصرف الرسمي للأمم المتحدة المطبق في اليوم السابق لتاريخ تقديم ذلك الطلب. ويتخذ المدير العام الإجراءات اللازمة لهذا الغرض. ويطبق المبلغ الجديد اعتباراً من التاريخ الذي يحدده المدير العام، شرط أن يقع ذلك التاريخ بعد شهر على الأقل وشهرين على الأكثر من تاريخ نشر المبلغ على موقع المنظمة على الإنترنت.

(د) إذا كان سعر الصرف الرسمي للأمم المتحدة بين العملة السويسرية والعملة التي حدد بها الطرف المتعاقد مبلغ رسم التعيين الفردي يقل بنسبة 10% على الأقل عن سعر الصرف الأخير المطبق لتحديد مبلغ الرسم بالعملة السويسرية خلال أكثر من ثلاثة أشهر متتالية، فإن المدير العام يحدد مبلغاً جديداً للرسم بالعملة السويسرية على أساس سعر الصرف الرسمي للأمم المتحدة. ويطبق المبلغ الجديد اعتباراً من التاريخ الذي يحدده المدير العام، شرط أن يقع ذلك التاريخ بعد شهر على الأقل وشهرين على الأكثر من تاريخ نشر المبلغ على موقع المنظمة على الإنترنت.

القاعدة 29
تدوين مبالغ الرسوم لحساب الأطراف المتعاقدة المعنية

يقيّد كل رسم تعيين معياري أو فردي يسدد للمكتب الدولي عن الطرف المتعاقد لحساب ذلك الطرف لدى المكتب الدولي خلال الشهر التالي للشهر الذي تم فيه تدوين التسجيل الدولي أو التجديد الذي سدد عنه ذلك الرسم، أو ما أن يتسلم المكتب الدولي الدفعة الثانية من رسم التعيين الفردي إن تعلق الأمر بدفعة ثانية.

الفصل الثامن [حذف]

أحكام متنوعة

القاعدة 30 [حذفت]

القاعدة 31 [حذفت]

الفصل التاسع

أحكام متنوعة

القاعدة 32

مستخرجات وصور ومعلومات بشأن التسجيلات الدولية المنشورة

- (1) [الشروط الشكلية] يجوز لأي شخص أن يحصل من المكتب الدولي على أي مما يلي بخصوص تسجيل دولي منشور مقابل تسديد رسم يُحدد مبلغه في جدول الرسوم:
- | | |
|-----|--|
| "1" | مستخرجات من السجل الدولي؛ |
| "2" | وصور مُصدّقة عن أمور مدوّنة في السجل الدولي أو عن عناصر واردة في ملف التسجيل الدولي؛ |
| "3" | وصور غير مُصدّقة عن أمور مدوّنة في السجل الدولي أو عن عناصر واردة في ملف التسجيل الدولي؛ |
| "4" | ومعلومات كتابية عن محتويات السجل الدولي أو عن ملف التسجيل الدولي؛ |
| "5" | وصورة شمسية عن عيّنة من العيّات. |

- (2) [الإعفاء من التصديق أو أي نوع آخر من التوثيق] لا يجوز لأية سلطة من سلطات أي طرف متعاقد أن تقتضي التصديق أو التوثيق بأي شكل آخر على وثائق من النوع المشار إليه في الفقرة (1) "1" و"2" مما يحمل ختم المكتب الدولي وتوقيع المدير العام أو شخص يتصرف بالنيابة عنه، أو عنها إن كانت أنثى، أو أن يلتمس تصديق ذلك الختم أو التوقيع من أي شخص أو أية سلطة أخرى. وتسري هذه الفقرة مع ما يلزم من تبديل على شهادة التسجيل الدولي المشار إليها في القاعدة 15(1).

القاعدة 33

تعديل بعض القواعد

- (1) [شرط الإجماع] يقتضي تعديل الأحكام التالية من هذه اللائحة التنفيذية إجماع الأطراف المتعاقدة بموجب الوثيقة: 1999:

- | | |
|-----|-----------------|
| "1" | القاعدة 13(4)؛ |
| "2" | والقاعدة 18(1). |

- (2) [شرط أغلبية الأربعة أخماس] يقتضي تعديل الأحكام التالية من اللائحة التنفيذية والفقرة (3) من هذه القاعدة أغلبية أربعة أخماس الأطراف المتعاقدة الملزمة بالوثيقة 1999:

- | | |
|-----|---------------------|
| "1" | القاعدة 7(7)؛ |
| "2" | والقاعدة 9(3)(ب)؛ |
| "3" | والقاعدة 16(1)(أ)؛ |
| "4" | والقاعدة 17(1) "3". |

- (3) [الإجراء] يجب إرسال أي اقتراح لتعديل حكم من الأحكام المشار إليها في الفقرة (1) أو (2) إلى كل الأطراف المتعاقدة قبل شهرين على الأقل من افتتاح دورة الجمعية المدعوة إلى اتخاذ قرار بشأن الاقتراح.

القاعدة 34 التعليمات الإدارية

- (1) [وضع التعليمات الإدارية والمسائل التي تشملها] (أ) يضع المدير العام التعليمات الإدارية. وله أن يعدلها. وعليه أن يستشير مكاتب الأطراف المتعاقدة بخصوص التعليمات الإدارية المقترحة أو التعديلات التي تقترحها الأطراف المتعاقدة. (ب) يجب أن تتناول التعليمات الإدارية المسائل التي تشير إليها هذه اللائحة التنفيذية صراحة بالاقتران بتلك التعليمات كما يجب أن تتناول التفاصيل المتعلقة بتطبيق هذه اللائحة التنفيذية.
- (2) [سلطة الجمعية] للجمعية أن تدعو المدير العام إلى تعديل أي حكم من أحكام التعليمات الإدارية وعلى المدير العام أن يباشر ذلك.
- (3) [النشر وتاريخ نفاذه] (أ) تنشر التعليمات الإدارية وأي تعديل يطرأ عليها على موقع المنظمة على الإنترنت. (ب) يرد في كل نشرة تحديد التاريخ الذي تصبح فيه الأحكام المنشورة نافذة. ويجوز أن تختلف التواريخ باختلاف الأحكام، على أنه لا يجوز إعلان نفاذ أي حكم قبل نشره على موقع المنظمة على الإنترنت.
- (4) [تنازع التعليمات الإدارية مع الوثيقة 1999 أو وثيقة 1960 أو هذه اللائحة التنفيذية] في حال تنازع أي حكم من أحكام التعليمات الإدارية وأي حكم من أحكام الوثيقة 1999 أو وثيقة 1960 أو هذه اللائحة التنفيذية، تكون الغلبة للحكم الوارد في الوثيقة المعنية أو هذه اللائحة التنفيذية.

القاعدة 35

إعلانات الأطراف المتعاقدة بموجب وثيقة 1999

- (1) [تقديم الإعلانات ودخولها حيز التنفيذ] تطبق المادة 30(1) و(2) من وثيقة 1999 مع ما يلزم من تعديل على تقديم أي إعلان بناء على القاعدة 18(1) أو 9(3)(أ) أو 13(4) أو 18(1)(ب) وعلى دخوله حيز التنفيذ.
- (2) [سحب الإعلانات] يجوز سحب أي إعلان مشار إليه في الفقرة (1) في أي وقت كان بموجب إخطار موجه إلى المدير العام. ويدخل سحب الإعلان حيز النفاذ ما أن يتسلم المدير العام الإخطار بسحبه أو في أي تاريخ لاحق لذلك ومبين في الإخطار. وفي حال التقدم بإعلان بناء على القاعدة 18(1)(ب)، فإن سحب الإعلان لا يؤثر في التسجيل الدولي الذي يكون تاريخه سابقاً للتاريخ الذي يدخل فيه سحب الإعلان حيز التنفيذ.

القاعدة 36

إعلانات الأطراف المتعاقدة بموجب وثيقة 1960 [حذفت]

- (1) ^{*} [رسم التعيين الفردي] لأغراض المادة 15(1)2(ب) من وثيقة 1960، يجوز لأي طرف متعاقد بموجب وثيقة 1960 يكون مكتبه مكتبة مكتبة فحاصراً أن يخطر المدير العام، بموجب إعلان، بأن رسم التعيين المعياري المشار إليه في القاعدة 12(1)(أ) "2" يستعاض عنه برسم تعيين فردي، بخصوص أي طلب دولي يرد فيه تعيينه بناء على وثيقة 1960، على أن يُبين مبلغ الرسم في الإعلان مع إمكانية تغييره في إعلان لاحق. ولا يجوز أن يكون المبلغ المذكور أعلى مما يُعادل المبلغ الذي يحق لمكتب ذلك الطرف المتعاقد أن يُحصّله من المودع مقابل منح الحماية لفترة موازية والعدد ذاته من التصاميم الصناعية، على أن تُخصم من ذلك المبلغ الوفورات الناجمة عن الإجراء الدولي.
- (2) [فترة الحماية القصوى] يتولى كل طرف متعاقد بموجب وثيقة 1960 إخطار المدير العام، بموجب إعلان، بفترة الحماية القصوى المنصوص عليها في قانونه.
- (3) [موعد تقديم الإعلانات] يجوز تقديم أي إعلان بناء على الفقرتين (1) و(2) في أحد المواعدين التاليين:

^{*} [ملاحظة الويبو]: توصية اعتمدها جمعية اتحاد لاهاي:

"تحت الجمعية الأطراف المتعاقدة التي تتقدم أو تقدمت بإعلان بناء على المادة 7(2) من وثيقة 1999 أو القاعدة 36(1) من اللائحة التنفيذية المشتركة على أن تبين، في ذلك الإعلان أو في إعلان جديد، أن الرسم الفردي الواجب دفعه يُخفض لـ 10% من المبلغ المحدد (مع تحويل الرقم بكسوره إلى أقرب رقم بلا كسور) في حال تعيينها في طلب دولي يكون سنده مودعه الوحيد ارتباطه ببلد من البلدان الأقل نمواً المذكورة في قائمة الأمم المتحدة، أو بمنظمة حكومية دولية تكون أغلبية الدول الأعضاء فيها من البلدان الأقل نمواً. وتحث الجمعية تلك الأطراف المتعاقدة أيضاً على أن تبين أن التخفيض يطبق أيضاً على الطلبات الدولية التي يكون سنده غير الوحيد ارتباطه بطرف متعاقد هو من البلدان الأقل نمواً، وإذا لم يكن من البلدان الأقل نمواً، فدولة عضواً في تلك المنظمة الحكومية الدولية ويكون الطلب الدولي خاضعاً لوثيقة 1999 حصرياً"

"1" — عند إيداع الوثيقة المشار إليها في المادة 26(2) من وثيقة 1960. وفي هذه الحالة، تصبح الوثيقة نافذة في التاريخ الذي أصبح فيه الدولة التي تقدمت بالإعلان ملزمة بهذه الوثيقة،
"2" — أو بعد إيداع الوثيقة المشار إليها في المادة 26(2) من وثيقة 1960. وفي هذه الحالة، تصبح الوثيقة نافذة بعد شهر من التاريخ الذي يتسلم فيه المدير العام الوثيقة أو في أي تاريخ لاحق يكون مبيّناً في الإعلان، على ألا يسري الإعلان للتسجيل الدولي الذي يكون تاريخه هو تاريخ الإعلان الفعلي أو تاريخاً لاحقاً له.

القاعدة 37 أحكام انتقالية

(1) [الأحكام الانتقالية المتعلقة بوثيقة 1934 تعاريف] (أ) لأغراض هذا الحكم:
"1" تعني عبارة "اللائحة التنفيذية المشتركة" اللائحة التنفيذية المشتركة بموجب وثيقة 1999 ووثيقة 1960 لاتفاق لاهاي؛ ووثيقة 1934 ووثيقة اتفاق لاهاي الموقعة في لندن في 2 يونيو 1934؛
"2" وتعني عبارة "طرف متعاقد معيناً التعيين" بناء على وثيقة 1934 و1960 "تعيين طرفاً متعاقد مدون اسمه بهذه الصفة بناء على وثيقة 1960 في السجل الدولي؛

"3" — وتعتبر كل إشارة إلى "طلب دولي" أو "تسجيل دولي"، عند الاقتضاء، بأنها تشمل الإشارة إلى "إيداع دولي" كما تشير إليه وثيقة 1934.
(ب) — تظل اللائحة التنفيذية المشتركة لوثيقة 1999 ووثيقة 1960 ووثيقة 1934 لاتفاق لاهاي، كما كانت نافذة قبل 1 يناير 2010، تطبق على الطلبات الدولية المودعة قبل ذلك التاريخ والتي لم تزل قيد النظر في ذلك التاريخ، وعلى أي طرف متعاقد يكون معيناً بناء على وثيقة 1934 في تسجيل دولي ناجم عن طلب دولي مودع قبل ذلك التاريخ.

(2) [حكم انتقالي يتعلق بوثيقة 1960] (أ) يستمر تطبيق اللائحة التنفيذية المشتركة النافذة حتى [31 ديسمبر 2024] على أي طلب دولي مودع في ذلك التاريخ أو قبله، وعلى نشر أي تسجيل دولي ناتج يحتوي على تعيين بموجب وثيقة 1960.

(ب) يستمر تطبيق القواعد 18(1) (أ) و21(3) و26(3) من اللائحة التنفيذية المشتركة النافذة حتى [31 ديسمبر 2024] على أي تسجيل دولي يتعلق بتعيينات بموجب وثيقة 1960.

(ج) يستمر تطبيق القاعدة 36(2) و(3) "2" من اللائحة التنفيذية المشتركة النافذة حتى [31 ديسمبر 2024] على الأطراف المتعاقدة بموجب وثيقة 1960.

(2) (3) [حكم انتقالي يتعلق باللغات] تظل القاعدة 6 من اللائحة التنفيذية المشتركة النافذة قبل 1 أبريل 2010 تطبق على الطلبات الدولية المودعة قبل ذلك التاريخ وعلى التسجيلات الدولية الناجمة عنها.

(3) — [حكم انتقالي يتعلق بموعد النشر] يستمر تطبيق القاعدة 17(1) "3" بصيغتها النافذة قبل 1 يناير 2022، على أي تسجيل دولي ينتج عن طلب دولي أودع قبل ذلك التاريخ.

جدول الرسوم
(نافذ اعتباراً من XXXX)

بالفرنكات السويسرية

	الطلبات الدولية	أولاً:
	الرسم الأساسي*	1.
397	1.1 عن تصميم واحد	
	2.1 عن كل تصميم إضافي مشمول في	
50	الطلب الدولي نفسه	
	رسم النشر*	2.
17	1.2 عن كل نسخة تنشر	
	2.2 عن كل صفحة تظهر عليها نسخة أو أكثر، بالإضافة	
150	إلى الصفحة الأولى (إذا كانت النسخ ورقية)	
	الرسم الإضافي عن كل كلمة بعد الكلمة المائة في الوصف	3.
2	إذا كان عدد الكلمات يفوق المائة*	

* تخفض الرسوم الواجب دفعها للمكتب الدولي لتبلغ 10% من المبلغ المحدد (مع تحويل الرقم بكسوره إلى أقرب رقم بلا كسور) على طلب الدولي الذي يكون سند مودعه الوحيد ارتباطه ببلد من البلدان الأقل نمواً المذكورة في قائمة الأمم المتحدة، أو بمنظمة حكومية دولية تكون أغلبية الدول الأعضاء فيها من البلدان الأقل نمواً. ويطبّق التخفيض أيضاً على الطلب الدولي الذي يكون سند مودعه غير الوحيد ارتباطه بطرف متعاقد هو من البلدان الأقل نمواً، وإذا لم يكن من البلدان الأقل نمواً، فدولة عضواً في تلك المنظمة الحكومية الدولية ويكون الطلب الدولي خاضعاً لوثيقة 1999-حسريا. وفي حال فاق عدد المودعين الواحد، وجب أن يستوفي كل واحد المعايير المذكورة.

وفي حال تطبيق التخفيض، يكون الرسم الأساسي 40 فرنكا سويسريا (عن تصميم واحد) و5 فرنكات سويسرية (عن كل تصميم إضافي ومشمول في الطلب الدولي نفسه)، ورسم النشر فرنكين اثنين عن كل نسخة و15 فرنكا سويسريا عن كل صفحة تظهر عليها نسخة أو أكثر، بالإضافة إلى الصفحة الأولى، ويكون الرسم الإضافي عن كل كلمة بعد الكلمة المائة في الوصف إذا كان عدد الكلمات يفوق المائة، فرنكا واحداً عن كل خمس كلمات بعد المائة.

بالفرنكات السويسرية

		رسم التعيين المعياري**	4.
		1.4 في حال تطبيق المستوى واحد:	
42		1.1.4 عن تصميم واحد	
		2.1.4 عن كل تصميم إضافي	
2		ومشمول في الطلب الدولي نفسه	
		2.4 في حال تطبيق المستوى اثنين:	
60		1.2.4 عن تصميم واحد	
		2.2.4 عن كل تصميم إضافي	
20		ومشمول في الطلب الدولي نفسه	
		3.4 في حال تطبيق المستوى ثلاثة:	
90		1.3.4 عن تصميم واحد	
		2.3.4 عن كل تصميم إضافي	
50		ومشمول في الطلب الدولي نفسه	

** تخفض الرسوم المعيارية لتبلغ 10% من المبلغ المحدد (مع تحويل الرقم بكسوره إلى أقرب رقم بلا كسور) على طلب الدولي الذي يكون سند مودعه الوحيد ارتباطه ببلد من البلدان الأقل نموا المذكورة في قائمة الأمم المتحدة، أو بمنظمة حكومية دولية تكون أغلبية الدول الأعضاء فيها من البلدان الأقل نموا. ويطبّق التخفيض أيضا على الطلب الدولي الذي يكون سند مودعه غير الوحيد ارتباطه بطرف متعاقد هو من البلدان الأقل نموا، وإذا لم يكن من البلدان الأقل نموا، فدولة عضوا في تلك المنظمة الحكومية الدولية. ويكون الطلب الدولي خاضعا لوثيقة 1999-حصريا. وفي حال فاق عدد المودعين الواحد، وجب أن يستوفي كل واحد المعايير المذكورة.

وفي حال تطبيق التخفيض، يكون الرسم التعيين المعياري 4 فرنكات سويسرية (عن تصميم واحد) وفرنكا واحدا (عن كل تصميم إضافي ومشمول في الطلب الدولي نفسه) في المستوى واحد، و6 فرنكات سويسرية (عن تصميم واحد) وفرنكين اثنين (عن كل تصميم إضافي ومشمول في الطلب الدولي نفسه) في المستوى اثنين، و9 فرنكات سويسرية (عن تصميم واحد) و5 فرنكات سويسرية (عن كل تصميم إضافي ومشمول في الطلب الدولي نفسه) في المستوى ثلاثة.

بالفرنكات السويسرية

	5.	رسم التعيين الفردي (يُحدّد كل طرف متعاقد معني مبلغ رسم التعيين الفردي الذي يخصه)♦
		ثانياً: [حذف]
	6.	[حذف]
		ثالثاً: تجديد التسجيل الدولي الناجم عن طلب دولي يخضع لوثيقة 1960 أو وثيقة 1999 حصرياً أو جزئياً
	7.	الرسم الأساسي
200	1.7	عن تصميم واحد
17	2.7	عن كل تصميم إضافي ومشمول في التسجيل الدولي نفسه
	8.	رسم التعيين المعياري
21	1.8	عن تصميم واحد
1	2.8	عن كل تصميم إضافي ومشمول في التسجيل الدولي نفسه

♦ [ملاحظة الويبو]: توصية اعتمدها جمعية اتحاد لاهاي:

"تحت الجمعية الأطراف المتعاقدة التي تتقدّم أو تقدمت بإعلان بناء على المادة 7(2) من وثيقة 1999 أو القاعدة 36(1) من اللائحة التنفيذية المشتركة على أن تبين، في ذلك الإعلان أو في إعلان جديد، أن الرسم الفردي الواجب دفعه يُخفف ليبلغ 10% من المبلغ المحدد (مع تحويل الرقم بكسوره إلى أقرب رقم بلا كسور) في حال تعيينها في طلب دولي يكون سند مودعه الوحيد ارتباطه ببلد من البلدان الأقل نمواً المذكورة في قائمة الأمم المتحدة، أو بمنظمة حكومية دولية تكون أغلبية الدول الأعضاء فيها من البلدان الأقل نمواً. وتحت الجمعية تلك الأطراف المتعاقدة أيضاً على أن تبين أن التخفيض يطبق أيضاً على الطلبات الدولية التي يكون سند مودعه غير الوحيد ارتباطه بطرف متعاقد هو من البلدان الأقل نمواً، وإذا لم يكن من البلدان الأقل نمواً، فدولة عضواً في تلك المنظمة الحكومية الدولية ويكون الطلب الدولي خاضعاً لوثيقة 1999 حصرياً."

بالفرنكات السويسرية

	9.	رسم التعيين الفردي (يُحدّد كل طرف متعاقد رسم التعيين الفردي الذي يخصه)
***	10.	رسم إضافي (عن فترة إمهال)
	رابعاً:	[حذف]
	11.	[حذف]
	12.	[حذف]
	خامساً:	تدوينات مختلفة
144	13.	تغيير في الملكية
	14.	تغيير في اسم صاحب التسجيل أو عنوانه
144	1.14	عن تسجيل دولي واحد
72	2.14	عن كل تسجيل دولي إضافي للمالك ذاته، يكون مشمولاً في الالتماس نفسه
144	15.	التخلي
144	16.	الانتقاص
	سادساً:	معلومات بشأن تسجيلات دولية منشورة
144	17.	تقديم مستخرج من السجل الدولي عن تسجيل دولي منشور
	18.	تقديم صور غير معتمدة عن السجل الدولي أو عن مستندات من ملف لتسجيل دولي منشور
26	1.18	عن الصفحات الخمس الأولى
	2.18	عن كل صفحة إضافية بعد الصفحة الخامسة، إذا كانت الصور ملتزمة في الوقت نفسه وتتعلق بالتسجيل الدولي ذاته
2		

بالفرنكات السويسرية

19. تقديم صور معتمدة عن السجل الدولي
أو عن مستندات من ملف لتسجيل دولي منشور
46 1.19 عن الصفحات الخمس الأولى
2.19 عن كل صفحة إضافية بعد الصفحة الخامسة،
إذا كانت الصور ملتزمة في الوقت نفسه
2 وتتعلق بالتسجيل الدولي ذاته
20. تقديم صورة شمسية عن عيّنة
57
21. تقديم معلومات كتابية عن محتويات السجل الدولي
أو عن ملف تسجيل دولي منشور
82 1.21 عن تسجيل دولي واحد
2.21 عن كل تسجيل دولي إضافي يتعلق بالمالك ذاته،
10 إذا كانت المعلومات ذاتها ملتزمة في الوقت ذاته
22. البحث في قائمة مالكي التسجيلات الدولية
82 1.22 عن كل بحث يتعلق باسم شخص طبيعي أو معنوي
2.22 عن كل تسجيل دولي يكتشف بالإضافة
10 إلى التسجيل الأول
23. [حذف]

سابعاً. الخدمات التي يُقدّمها المكتب الدولي

24. يجوز للمكتب الدولي أن يُحصّل رسماً، يحدد مقداره بنفسه، عن الخدمات التي لا يشملها جدول الرسوم.

[يلي ذلك المرفق الثالث]

اللائحة التنفيذية
لوثيقة جنيف (1999) لاتفاق لاهاي بشأن التسجيل الدولي للتصاميم الصناعية

(نص نافذ في [1 يناير 2025])

قائمة المحتويات

أحكام عامة	الفصل الأول:
تعايير مختصرة	القاعدة 1:
وسائل الاتصال بالمكتب الدولي	القاعدة 2:
التمثيل أمام المكتب الدولي	القاعدة 3:
حساب المهل	القاعدة 4:
عذر التأخر في مراعاة المهل	القاعدة 5:
اللغات	القاعدة 6:
الطلب الدولي والتسجيل الدولي	الفصل الثاني:
الشروط المتعلقة بالطلب الدولي	القاعدة 7:
شروط خاصة بشأن المودع والمبتكر	القاعدة 8:
نسخ التصميم الصناعي	القاعدة 9:
عينات من التصميم الصناعي في حال التماس تأجيل النشر	القاعدة 10:
هوية المبتكر والوصف والمطالبة	القاعدة 11:
الرسوم المتعلقة بالطلب الدولي	القاعدة 12:
الطلب الدولي المودع عن طريق مكتب	القاعدة 13:
الفحص في المكتب الدولي	القاعدة 14:
تسجيل التصميم الصناعي في السجل الدولي	القاعدة 15:
تأجيل النشر	القاعدة 16:
نشر التسجيل الدولي	القاعدة 17:
الرفض والإبطال	الفصل الثالث:
الإخطار بالرفض	القاعدة 18:
بيان بمنح الحماية	القاعدة 18 (ثانياً):
حالات الرفض المخالفة للأصول	القاعدة 19:
الإبطال لدى أطراف متعاقدة معينة	القاعدة 20:
التغييرات والتصحيحات	الفصل الرابع:
تدوين التغيير	القاعدة 21:
الإعلان عن أن التغيير في الملكية ليس له أثر	القاعدة 21 (ثانياً):
تصحيحات في السجل الدولي	القاعدة 22:
التجديدات	الفصل الخامس:
الإشعار غير الرسمي بانقضاء المدة	القاعدة 23:
تفاصيل التجديد	القاعدة 24:
تدوين التجديد والشهادة	القاعدة 25:
النشر	الفصل السادس:
النشر	القاعدة 26:
الرسوم	الفصل السابع:
مبالغ الرسوم وتسديدها	القاعدة 27:
عملة تسديد الرسوم	القاعدة 28:
تدوين مبالغ الرسوم لحساب الأطراف المتعاقدة المعنية	القاعدة 29:

	الفصل الثامن:
أحكام متنوعة	
[حذفت]	:القاعدة 30
[حذفت]	:القاعدة 31
مستخرجات وصور ومعلومات بشأن التسجيلات الدولية المنشورة	:القاعدة 32
تعديل بعض القواعد	:القاعدة 33
التعليمات الإدارية	:القاعدة 34
إعلانات الأطراف المتعاقدة	:القاعدة 35
[حذفت]	:القاعدة 36
أحكام انتقالية	:القاعدة 37

الفصل الأول

أحكام عامة

القاعدة 1

تعايير مختصرة لأغراض هذه اللائحة التنفيذية،

- "1" تعني عبارة "وثيقة" وثيقة اتفاق لاهاي الموقعة في جنيف في 2 يوليو 1999؛
 - "2" وتعني عبارة "وثيقة 1960" وثيقة اتفاق لاهاي الموقعة في لاهاي في 28 نوفمبر 1960؛
 - "2" (ثانياً) وتعني "المادة"، ما لم يُنص على خلاف ذلك، مادة من الوثيقة؛
 - "3" ويكون لكل عبارة مستخدمة في هذه اللائحة التنفيذية ومشار إليها في المادة الأولى من الوثيقة المعنى ذاته المخصص لها في تلك الوثيقة؛
 - "4" وتعني عبارة "التعليمات الإدارية" التعليمات الإدارية المشار إليها في القاعدة 34؛
 - "5" وتعني كلمة "تبلغ" كل طلب دولي أو كل التماس أو إعلان أو دعوة أو إخطار أو معلومات مما يتعلق بطلب دولي أو تسجيل دولي أو يُشفع به، ويكون موجهاً إلى مكتب طرف متعاقد أو المكتب الدولي أو المودع أو صاحب التسجيل الدولي، بوسائل تبيحها هذه اللائحة التنفيذية أو التعليمات الإدارية؛
 - "6" وتعني عبارة "الاستمارة الرسمية" استمارة يضعها المكتب الدولي أو واجهة إلكترونية يتيحها المكتب الدولي على موقع المنظمة على الإنترنت أو أية استمارة أو واجهة إلكترونية أخرى لها المحتويات ذاتها والنسق ذاته؛
 - "7" وتعني عبارة "التصنيف الدولي" التصنيف الذي وضع بموجب اتفاق لوكارنو الذي أنشئ بموجبه تصنيف دولي للتصاميم الصناعية؛
 - "8" وتعني عبارة "الرسم المقرر" الرسم المطبق كما ورد تحديده في جدول الرسوم؛
 - "9" وتعني كلمة "النشرة" النشرة الدورية التي يباشر فيها المكتب الدولي أعمال النشر المنصوص عليها في الوثيقة أو هذه اللائحة التنفيذية، أيًا كانت الدعامة المستعملة؛
- [...]

الفصل الثاني

الطلب الدولي والتسجيل الدولي

القاعدة 7

الشروط المتعلقة بالطلب الدولي

- (1) [الاستمارة والتوقيع] يقدم الطلب الدولي على الاستمارة الرسمية ويوقعه المودع.
- (2) [الرسوم] تسدد الرسوم المقررة للطلب الدولي حسب ما هو منصوص عليه في القاعدتين 27 و28.
- (3) [المحتويات الإلزامية في الطلب الدولي] يتضمن الطلب الدولي أو يبين ما يلي:
 - "1" اسم المودع مبيناً وفقاً للتعليمات الإدارية؛
 - "2" وعنوان المودع مبيناً وفقاً للتعليمات الإدارية، وعنوان بريده الإلكتروني؛
 - "3" والطرف المتعاقد الواحد أو الأكثر الذي يستوفي المودع بخصوصه الشروط التي تؤهله ليكون صاحب تسجيل دولي، والطرف المتعاقد الذي ينتمي إليه المودع؛
 - "4" والمنتج أو المنتجات التي تجسد التصميم الصناعي أو التي يستعمل التصميم الصناعي بالاقتران بها، مع بيان ما إذا كان المنتج أو المنتجات تجسد التصميم الصناعي أو ما إذا كان التصميم الصناعي مستعملاً بالاقتران بتلك المنتجات، علماً بأن من المستساغ تعريف المنتج أو المنتجات باستعمال المصطلحات الواردة في قائمة سلع التصنيف الدولي؛
 - "5" وعدد التصاميم الصناعية المشمولة بالطلب الدولي، على ألا يتجاوز المائة، وعدد النسخ أو العينات من التصميم الصناعي المشفوعة بالطلب الدولي وفقاً للقاعدة 9 أو 10؛
 - "6" والأطراف المتعاقدة المعيّنة؛
 - "7" ومبلغ الرسوم المسددة وطريقة تسديدها، أو تعليمات لاقطاع مبلغ الرسوم المطلوب من حساب مفتوح لدى المكتب الدولي، وتحديد هوية الطرف الذي أجرى التسديد أو أصدر التعليمات.
- (4) [محتويات إضافية إلزامية في الطلب الدولي] (أ) إذا أخطر طرف متعاقد معيّن المدير العام بأن قانونه يقتضي عنصراً أو أكثر من العناصر المشار إليها في المادة 5(2)(ب)، وفقاً للمادة 5(2)(أ)، وجب أن يحتوي الطلب الدولي على تلك العناصر، كما هو مقرر في القاعدة 11.

(ب) في حال تطبيق القاعدة 8، يجب أن يتضمن الطلب الدولي البيانات المشار إليها في الفقرة (2) أو (3) من تلك القاعدة، حسب الحال، وأن يكون مشفوعاً بأي تصريح أو وثيقة أو يمين أو إعلان معني مشار إليه في تلك القاعدة.

(5) [المحتويات الخياريّة في الطلب الدولي] (أ) يجوز إدراج أيّ من العناصر المشار إليها في البند "1" أو "2" من المادة (2)5(ب) في الطلب الدولي، حسب اختيار المودع، حتى إذا لم يكن ذلك العنصر مشروطاً نتيجة لإخطار موجّه وفقاً للمادة (2)5(أ). (ب) إذا كان للمودع وكيل، وجب أن يُذكر في الطلب الدولي اسم الوكيل وعنوانه مبيّنين وفقاً للتعليمات الإدارية، وعنوان بريده الإلكتروني.

(ج) إذا رغب المودع في الاستفادة من أولوية إيداع سابق بناء على المادة 4 من اتفاقية باريس، وجب أن يحتوي الطلب الدولي على إقرار بالمطالبة بأولوية ذلك الإيداع السابق مع بيان باسم المكتب الذي تم لديه الإيداع وتاريخ ذلك الإيداع ورقمه إن وجد، وبيان التصاميم الصناعية التي تشملها المطالبة بالأولوية أو لا تشملها إذا لم تكن المطالبة تشمل كل التصاميم الصناعية الواردة في الطلب الدولي.

(د) إذا رغب المودع في الاستفادة من المادة 11 من اتفاقية باريس، وجب أن يحتوي الطلب الدولي على إعلان يفيد أن المنتج أو المنتجات التي تجسد التصميم الصناعي أو التي يندرج فيها التصميم الصناعي قد تم عرضها في معرض دولي رسمي أو معترف بأنه رسمي، مع ذكر المكان الذي أقيم فيه المعرض وتاريخ عرض المنتج أو المنتجات فيه لأول مرة، وبيان التصاميم الصناعية التي يشملها الإعلان أو لا يشملها إذا لم يكن يتعلق بكل التصاميم الصناعية الواردة في الطلب الدولي.

(هـ) إذا رغب المودع في تأجيل نشر التصميم الصناعي، وجب تضمين الطلب الدولي التماساً لتأجيل النشر.

(و) يجوز أن يحتوي الطلب الدولي أيضاً على أي إعلان أو تصريح أو بيان مفيد آخر قد يرد تحديده في التعليمات الإدارية.

(ز) يجوز أن يشفع بالطلب الدولي تصريح يرد فيه تحديد المعلومات التي يعرف المودع أنها تهم في تحديد أهلية التصميم الصناعي المعني للحماية.

(6) [لأمور إضافية أخرى] إذا تضمن الطلب الدولي أي أمر خلاف ما هو مشروط أو مسموح به في الوثيقة أو هذه اللائحة التنفيذية أو التعليمات الإدارية، وجب على المكتب الدولي شطبها تلقائياً. وإذا أشفعت بالطلب الدولي وثيقة خلاف الوثائق المشترطة أو المسموح بها جاز للمكتب الدولي أن يتصرف فيها.

(7) [وجوب إدراج كل المنتجات في الصنف ذاته] يجب أن تدرج كل المنتجات التي تجسد التصاميم الصناعية التي يتعلق بها الطلب الدولي أو التي تستعمل التصاميم الصناعية بالاقتران بها في الصنف ذاته من التصنيف الدولي.

القاعدة 8

شروط خاصة بشأن المودع والمبتكر

(1) [الإخطار بالشروط الخاصة بشأن المودع والمبتكر] (أ) "1" إذا اقتضى قانون طرف متعاقد أن يودّع طلب حماية التصميم الصناعي باسم مبتكر التصميم، جاز لذلك الطرف المتعاقد أن يخطر المدير العام بذلك بموجب إعلان. (ب) "2" إذا اقتضى قانون طرف متعاقد تقديم يمين أو إعلان من المبتكر، جاز لذلك الطرف المتعاقد أن يخطر المدير العام بذلك بموجب إعلان.

(ب) يجب أن يرد في الإعلان المشار إليه في الفقرة الفرعية (أ) "1" تحديد الشكل والمحتويات الإلزامية لأي تصريح أو وثيقة يتعين تقديمها لأغراض الفقرة (2). ويتعيّن أن يحدّد الإعلان المشار إليه في الفقرة الفرعية (أ) "2" شكل اليمين أو الإعلان المطلوب ومحتوياته الإلزامية.

(2) [هوية المبتكر وتحويل الطلب الدولي] إذا تضمن الطلب الدولي تعيين طرف متعاقد تقدم بالإعلان المشار إليه في الفقرة (1) "أ" "1"، وجب ما يلي:

"1" أن يتضمن الطلب الدولي أيضاً بيانات بشأن هوية مبتكر التصميم الصناعي مع تصريح يستوفي الشروط المحددة وفقاً للفقرة (1) (ب) ويفيد بأن ذلك الشخص، ذكرًا كان أم أنثى، يعتقد بأنه مبتكر التصميم الصناعي، ويُعتبر الشخص المعرّف بأنه المبتكر بمثابة المودع لأغراض تعيين ذلك الطرف المتعاقد، أيًا كان الشخص المسمى بالمودع وفقاً للقاعدة (3) "1"؛ "2" وأن يُشفع بالطلب الدولي تصريح أو وثيقة تستوفي الشروط المحددة وفقاً للفقرة (1) (ب) وتفيد بأن الشخص المعرّف بأنه المبتكر قد حوّل الطلب الدولي إلى الشخص المسمى بالمودع، إذا كان الشخص المسمى بالمبتكر شخصاً خلاف الشخص المسمى بالمودع وفقاً للقاعدة (3) "1". ويدوّن اسم المودع باعتباره صاحب التسجيل الدولي.

(3) [بيان هوية المبتكر وتقديم يمين أو إعلان من المبتكر] إذا تضمن الطلب الدولي تعيين طرف متعاقد تقدّم بالإعلان المشار إليه في الفقرة (1) "أ" "2"، تعيّن أن يتضمن أيضاً بيانات بشأن هوية مبتكر التصميم الصناعي.

القاعدة 9 نسخ التصميم الصناعي

(1) [شكل نسخ التصميم الصناعي وعددها] (أ) تكون نُسخ التصميم الصناعي في شكل صور شمسية أو تصوير بياني للتصميم الصناعي ذاته أو للمنتج أو للمنتجات التي تجسد التصميم الصناعي، حسب اختيار المودع. ويجوز بيان المنتج ذاته من زوايا مختلفة. ويجوز إدراج مناظر من زوايا مختلفة في صور شمسية مختلفة أو تصوير بياني أخرى. (ب) تقدم كل نسخة بعدد الصور المحدد في التعليمات الإدارية.

(2) [الشروط المتعلقة بالنسخ] (أ) تكون النسخ من الجودة بحيث يتيسر تمييز كل تفاصيل التصميم الصناعي بوضوح ويتيسر النشر. (ب) يجوز ذكر كل ما يظهر في النسخة وليس من المنشود حمايته، حسب ما هو منصوص عليه في التعليمات الإدارية.

(3) [المناظر المشتركة] (أ) على كل طرف متعاقد يقتضي بعض المناظر المحددة في المنتج أو المنتجات التي تجسد التصميم الصناعي أو التي يستعمل التصميم الصناعي بالافتراض بها أن يخطر المدير العام بذلك بموجب إعلان مع تحديد المناظر المشتركة والظروف التي تكون مشترطة فيها، شرط مراعاة الفقرة الفرعية (ب). (ب) لا يجوز لأي طرف متعاقد أن يقتضي أكثر من منظر واحد إذا كان التصميم الصناعي أو المنتج مسطحاً، أو أكثر من ستة مناظر إذا كان المنتج مجسماً.

(4) [الرفض لأسباب تتعلق بنسخ التصميم الصناعي] لا يجوز للطرف المتعاقد أن يرفض آثار التسجيل الدولي على أساس عدم استيفاء شروط بشأن شكل نسخ التصميم الصناعي تكون زائدة على شروط قانون ذلك الطرف المتعاقد الواردة في إخطاره المقدم وفقاً للفقرة (3) (أ) أو مختلفة عنها. ومع ذلك، يجوز للطرف المتعاقد أن يرفض آثار التسجيل الدولي على أساس أن النسخ الواردة في التسجيل الدولي غير كافية للكشف تماماً عن التصميم الصناعي.

القاعدة 10 عينات من التصميم الصناعي في حال التماس تأجيل النشر

(1) [عدد العينات] إذا تضمن طلب دولي، التماساً لتأجيل النشر بخصوص تصميم صناعي مسطح وكانت مشفوعة به عينات من التصميم الصناعي بدلاً من النسخ المشار إليها في القاعدة 9، وجب أن يشفع بالطلب الدولي العدد التالي من العينات:
"1" عينة واحدة للمكتب الدولي،
"2" وعينة واحدة لكل مكتب معين أخطر المكتب الدولي، بناء على المادة 10(5)، بأنه يرغب في تسلّم صور عن التسجيلات الدولية.

(2) [العينات] توضع كل العينات في مغلف واحد. ويجوز طي العينات. ويرد تحديد المقاييس القصوى والوزن الأقصى للمغلف في التعليمات الإدارية.

القاعدة 11 هوية المبتكر والوصف والمطالبة

(1) [هوية المبتكر] إذا تضمن الطلب الدولي بيانات بشأن هوية مبتكر التصميم الصناعي، ذكرًا كان أم أنثى، وجب ذكر اسمه وعنوانه وفقاً للتعليمات الإدارية.

(2) [الوصف] إذا تضمن الطلب الدولي وصفاً، وجب أن يتناول الوصف العناصر التي تظهر في نُسخ التصميم الصناعي، ولا يجوز أن يتناول العناصر التقنية لتشغيل التصميم الصناعي أو لاستخدامه المحتمل. وإذا تجاوز الوصف مائة كلمة، استحق تسديد رسم إضافي كما ورد ذكره في جدول الرسوم.

(3) [المطالبة] في حال توجيه إعلان بناء على المادة 5(2) (أ) بأن قانون الطرف المتعاقد يقتضي تقديم مطالبة لمنح تاريخ إيداع لطلب حماية التصميم الصناعي بناء على ذلك القانون، وجب أن يرد في ذلك الإعلان تحديد الصيغة الكاملة للمطالبة المشتركة. وإذا تضمن الطلب الدولي مطالبة، وجب أن تصاغ تلك المطالبة كما هو محدد في ذلك الإعلان.

القاعدة 12
الرسوم المتعلقة بالطلب الدولي

- (1) [الرسوم المقررة] (أ) تسدد الرسوم التالية لقاء الطلب الدولي:
"1" رسم أساسي؛
"2" ورسم تعيين معياري عن كل طرف متعاقد معيّن لم يوجه إعلاناً بناء على المادة 7(2)، يكون مستواه رهنا بالإعلان المقدم بناء على الفقرة الفرعية (ج)؛
"3" ورسم تعيين فردي عن كل طرف متعاقد معيّن وجّه إعلاناً بناء على المادة 7(2)؛
"4" ورسم نشر.
(ب) يكون مستوى رسم التعيين المعياري المشار إليه في الفقرة الفرعية (أ) "2" كما يلي:
"1" بالنسبة للأطراف المتعاقدة التي لا يجري مكتبها أي فحص موضوعي: واحد
"2" بالنسبة للأطراف المتعاقدة التي يجري مكتبها فحصاً موضوعياً، فيما عدا فحص الجودة: اثنين
"3" بالنسبة للأطراف المتعاقدة التي يجري مكتبها فحصاً موضوعياً، بما فيه فحص الجودة إما تلقائياً وإما عقب اعتراض من الغير: ثلاثة
(ج) "1" يجوز لأي طرف متعاقد يؤهله تشريعه لتطبيق المستوى اثنان أو ثلاثة بناء على الفقرة الفرعية (ب) أن يخطر المدير العام بذلك بموجب إعلان. ويجوز للطرف المتعاقد أيضاً أن يحدد في إعلانه أنه يختار تطبيق المستوى اثنان حتى وإن كان تشريعه يؤهله لتطبيق المستوى ثلاثة.
"2" يدخل أي إعلان يتسلمه المدير العام بناء على البند "1" بعد ثلاثة أشهر من تسلمه أو في أي تاريخ لاحق يكون محددًا في الإعلان. ويجوز أيضاً سحب الإعلان في أي وقت بموجب إخطار موجه إلى المدير العام، ويدخل سحب الإعلان حيز النفاذ بعد شهر من تسلم المدير العام إياه أو في أي تاريخ لاحق يكون محددًا في الإعلان. وإذا لم يكن من إعلان أو إذا تم سحب الإعلان، يطبق المستوى واحد على رسم التعيين المعياري على ذلك الطرف المتعاقد.
- (2) [موعد استحقاق الرسوم] يستحق تسديد الرسوم المشار إليها في الفقرة (1) عند إيداع الطلب الدولي شرط مراعاة الفقرة (3)، عدا أن رسم النشر يجوز تسديده لاحقاً وفقاً للقاعدة 16(3)(أ) إذا تضمن الطلب الدولي التماساً بتأجيل النشر.
- (3) [تسديد رسم التعيين الفردي في دفعتين] (أ) يجوز أن يرد في إعلان موجه بناء على المادة 7(2) أيضاً تحديد أن رسم التعيين الفردي المتعلق بالطرف المتعاقد المعني يسدد في دفعتين، وتسدد الدفعة الأولى وقت إيداع الطلب الدولي والثانية في تاريخ لاحق يتم تحديده وفقاً لقانون الطرف المتعاقد المعني.
(ب) في حال تطبيق الفقرة الفرعية (أ)، تُفسّر الإشارة إلى رسم التعيين الفردي الواردة في الفقرة (1)(أ) "3" على أنها إشارة إلى الدفعة الأولى من رسم التعيين الفردي.
(ج) يجوز تسديد الدفعة الثانية من رسم التعيين الفردي إما للمكتب المعني مباشرة وإما عن طريق المكتب الدولي، حسب ما يختاره صاحب التسجيل الدولي. وفي حال تسديدها للمكتب المعني مباشرة، يتولى ذلك المكتب إخطار المكتب الدولي بذلك ويتولى المكتب الدولي تدوين ذلك الإخطار في السجل الدولي. وفي حال تسديدها عن طريق المكتب الدولي، يتولى المكتب الدولي تدوين التسديد في السجل الدولي وإخطار المكتب المعني بذلك.
(د) في حال عدم تسديد الدفعة الثانية من رسم التعيين الفردي خلال الفترة المطبقة، يخطر المكتب المعني المكتب الدولي بذلك ويلتمس منه شطب التسجيل الدولي في السجل الدولي فيما يتعلق بالطرف المتعاقد المعني. ويتولى المكتب الدولي إنجاز ذلك ويخطر به صاحب التسجيل الدولي.

القاعدة 13
الطلب الدولي المودع عن طريق مكتب

- (1) [تاريخ تسلم المكتب للطلب الدولي وإحالته إلى المكتب الدولي] إذا أودع طلب دولي عن طريق مكتب الطرف المتعاقد الذي ينتمي إليه المودع، وجب على ذلك المكتب أن يخطر المودع بالتاريخ الذي تسلم فيه الطلب. ويتولى ذلك المكتب إخطار المكتب الدولي بالتاريخ الذي تسلم فيه الطلب في الوقت ذاته الذي يحيل فيه الطلب الدولي إلى المكتب الدولي. ويتولى المكتب إخطار المودع بأنه أحال الطلب الدولي إلى المكتب الدولي.
- (2) [رسم الإحالة] يتولى المكتب الذي يقتضي رسم إحالة، حسب ما هو منصوص عليه في المادة 4(2)، إخطار المكتب الدولي بمبلغ ذلك الرسم الذي لا ينبغي أن يتجاوز التكاليف الإدارية المترتبة على تسلم الطلب الدولي وإحالته وبتاريخ استحقاق ذلك الرسم.

(3) [تاريخ إيداع الطلب الدولي في حال إيداعه بصورة غير مباشرة] يكون تاريخ إيداع طلب دولي أودع عن طريق مكتب أحد التاريخين التاليين، شرط مراعاة القاعدة 14(2):
"1" التاريخ الذي يتسلم فيه ذلك المكتب الطلب الدولي، شرط أن يتسلمه المكتب الدولي خلال شهر من ذلك التاريخ؛
"2" والتاريخ الذي يتسلم فيه المكتب الدولي الطلب الدولي في أية حالة أخرى.

(4) [تاريخ الإيداع في حال كان الطرف المتعاقد الذي ينتمي إليه المودع يقتضي إذناً أمنياً] بالرغم من الفقرة (3)، يجوز للطرف المتعاقد الذي يقتضي قانونه عندما يصبح طرفاً في الوثيقة، إذناً أمنياً، أن يخطر المدير العام، بموجب إعلان، بالاستعاضة عن فترة الشهر المشار إليها في تلك الفقرة بفترة ستة أشهر.

القاعدة 14 الفحص في المكتب الدولي

(1) [مهلة تصحيح المخالفات] (أ) إذا تبين للمكتب الدولي أن الطلب الدولي لم يكن يستوفي الشروط المطلوبة، وقت تسلمه إياه، وجب على المكتب الدولي أن يدعو المودع إلى تصحيح ما يلزم خلال ثلاثة أشهر اعتباراً من تاريخ الدعوة التي يرسلها المكتب الدولي.

(ب) على الرغم من أحكام الفقرة الفرعية (أ)، يجوز للمكتب الدولي، إذا كان مبلغ الرسوم المستلمة وقت تسلم الطلب الدولي أقل من المبلغ المعادل للرسم الأساسي المستحق عن تصميم واحد، أن يدعو أولاً المودع إلى تسديد المبلغ المعادل للرسم الأساسي المستحق عن تصميم واحد على الأقل خلال شهرين اعتباراً من تاريخ الدعوة التي يرسلها المكتب الدولي.

(2) [المخالفات التي تؤدي إلى تأخير تاريخ إيداع الطلب الدولي] إذا كان الطلب الدولي، في التاريخ الذي تسلمه فيه المكتب الدولي، يحتوي على مخالفة مقررة بمثابة مخالفة تؤدي إلى تأخير في تاريخ إيداع الطلب الدولي، وجب أن يكون تاريخ الإيداع التاريخ الذي يتسلم فيه المكتب الدولي تصحيح المخالفة. والمخالفات التي تؤدي إلى تأخير في تاريخ إيداع الطلب الدولي هي ما يلي:
(أ) أن لا يكون الطلب الدولي محرراً بإحدى اللغات المقررة؛
(ب) وأن يكون أحد العناصر التالية غير متوافر في الطلب الدولي:
"1" بيان صريح أو ضمني بالتماس تسجيل دولي؛
"2" وبيانات تسمح بتحديد هوية المودع؛
"3" وبيانات كافية للمتكمين من الاتصال بالمودع أو وكيله إن وجد؛
"4" ونسخة، أو عينة وفقاً للمادة 5(1) "3"، من كل تصميم صناعي موضع الطلب الدولي؛
"5" وتعيين طرف متعاقد واحد على الأقل.

(3) [اعتبار الطلب الدولي متروكاً وردّ الرسوم] إذا لم تُستدرك مخالفة، غير المخالفة المشار إليها في المادة 8(2)(ب) خلال المهلة المشار إليها إما في الفقرة (1)(أ) أو في الفقرة (1)(ب)، وجب اعتبار الطلب الدولي متروكاً، ووجب على المكتب الدولي أن يرد أية رسوم مسددة لقاء ذلك الطلب بعد خصم مبلغ يعادل الرسم الأساسي.

[...]

القاعدة 16 تأجيل النشر

(1) [فترة التأجيل القصوى] تكون الفترة المقررة لتأجيل النشر 30 شهراً اعتباراً من تاريخ الإيداع أو اعتباراً من تاريخ أولوية الطلب المعني في حال المطالبة بالأولوية.

(2) [الفترة المتاحة لسحب التعيين في حال استحالة التأجيل بناء على القانون المطبق] تكون الفترة المشار إليها في المادة 11(3) "1" والتي يجوز خلالها للمودع أن يسحب تعيين طرف متعاقد لا يسمح قانونه بتأجيل النشر شهراً واحداً اعتباراً من تاريخ الإخطار الذي يرسله المكتب الدولي.

(3) [الفترة المتاحة لتسديد رسم النشر] (أ) يسدد رسم النشر المشار إليه في القاعدة 12(1)(أ) "4" في موعد أقصاه ثلاثة أسابيع قبل انقضاء فترة التأجيل المطبقة بناء على المادة 11(2)، أو في موعد أقصاه ثلاثة أسابيع قبل اعتبار فترة التأجيل منقضية وفقاً للمادة 11(4)(أ).

(ب) قبل انقضاء فترة تأجيل النشر المشار إليها في الفقرة الفرعية (أ) بثلاثة أشهر، يتولى المكتب الدولي تذكير صاحب التسجيل الدولي، بإرسال إشعار غير رسمي، بالموعد الأقصى لتسديد رسم النشر المشار إليه في الفقرة الفرعية (أ)، عند الاقتضاء.

(4) [الفترة المتاحة لتقديم النسخ وتسجيل النسخ] (أ) إذا قُدِّمت عينات عوضاً عن النسخ وفقاً للقاعدة 10، تعيّن تقديم تلك النسخ في موعد أقصاه ثلاثة أشهر قبل انقضاء فترة تسديد رسم النشر المحددة بموجب الفقرة (3)(أ).

(ب) يتولى المكتب الدولي تدوين كل نسخة مقدمة بناء على الفقرة الفرعية (أ) في السجل الدولي، شريطة استيفاء الشروط المنصوص عليها في القاعدة 9(1) و(2).

(5) [الشروط غير المستوفاة] إذا لم تستوف شروط الفقرتين (3) و(4)، وجب إلغاء التسجيل الدولي والامتناع عن نشره.

[...]

الفصل الثالث

الرفض والإبطال

القاعدة 18

الإخطار بالرفض

(1) [فترة الإخطار بالرفض] (أ) تكون الفترة المقررة للإخطار برفض آثار تسجيل دولي وفقاً للمادة 12(2) ستة أشهر اعتباراً من نشر التسجيل الدولي كما هو منصوص عليه في القاعدة 26(3).

(ب) بالرغم من الفقرة الفرعية (أ)، يجوز لأي طرف متعاقد يكون مكتبه مكتباً فاحصاً أو ينص قانونه على إمكانية الاعتراض على منح الحماية أن يخطر المدير العام، بموجب إعلان، بأنه يستعيز عن فترة الأشهر الستة المشار إليها في تلك الفقرة الفرعية بفترة 12 شهراً.

(ج) يجوز أيضاً أن يذكر الإعلان المشار إليه في الفقرة الفرعية (ب) أن التسجيل الدولي يرتب الأثر المشار إليه في المادة 14(2)(أ) في موعد أقصاه أحد المواعدين التاليين:

"1" في موعد محدد في الإعلان ويجوز أن يكون لاحقاً للتاريخ المشار إليه في تلك المادة ولكنه لا يجوز أن يكون بعد ذلك التاريخ بأكثر من ستة أشهر؛

"2" أو عندما تمنح الحماية وفقاً لقانون الطرف المتعاقد في حال تم التخلي، دون قصد، عن تبليغ قرار يتعلق بمنح الحماية خلال الفترة المطبقة بناء على الفقرة الفرعية (أ) أو (ب). وفي تلك الحالة، يخطر مكتب الطرف المتعاقد المعني المكتب الدولي بذلك ويسعى إلى تبليغ ذلك القرار إلى صاحب التسجيل الدولي المعني فوراً بعد ذلك.

(2) [الإخطار بالرفض] (أ) يجب أن يتعلق أي إخطار بالرفض بتسجيل دولي واحد كما يجب أن يكون مؤرخاً وموقعاً من المكتب الذي يوجهه.

(ب) يجب أن يتضمن الإخطار أو يبين ما يلي:

"1" المكتب الذي وجه الإخطار؛

"2" ورقم التسجيل الدولي؛

"3" وكل الأسباب التي يستند إليها الرفض، مصحوبة بها إشارة إلى الأحكام الأساسية المعنية من القانون؛

"4" وتاريخ الإيداع ورقمه وتاريخ الأولوية (إن وجدت) وتاريخ التسجيل ورقمه (إن توافرا) وصورة عن

نسخة عن التصميم الصناعي السابق (إذا كانت تلك النسخة متاحة للجمهور) واسم مالك ذلك التصميم الصناعي وعنوانه، إذا كانت الأسباب التي يستند إليها الرفض تشير إلى تشابه مع تصميم صناعي محل طلب أو تسجيل وطني أو إقليمي أو دولي سابق؛

"5" والتصاميم الصناعية التي يشملها الرفض أو لا يشملها إذا لم يكن الرفض يشمل كل التصاميم؛

"6" وما إذا جاز أن يكون الرفض محل إعادة نظر أو طعن، وإذا كان الأمر كذلك، فالمهلة المعقولة في

ظروف الحال لالتماس إعادة النظر في الرفض أو الطعن فيه، والسلطة المختصة بالبت في التماس إعادة النظر أو الطعن، على أن يبين عند الاقتضاء وجوب إيداع التماس إعادة النظر أو الطعن عن طريق وكيل يكون له عنوان في أراضي الطرف المتعاقد الذي نطق مكتبه بالرفض؛

"7" وتاريخ النطق بالرفض.

(3) [الإخطار بتقسيم التسجيل الدولي] إذا تم تقسيم التسجيل الدولي لدى مكتب طرف متعاقد معيّن، عقب إخطار بالرفض وفقاً للمادة 13(2)، تذيلاً لسبب الرفض المذكور في ذلك الإخطار، يتولى ذلك المكتب إخطار المكتب الدولي بتلك بالمعلومات المتعلقة بالتقسيم كما هو محدد في التعليمات الإدارية.

(4) [الإخطار بسحب الرفض] (أ) يجب أن يتعلق إخطار سحب الرفض بتسجيل دولي واحد ويجب أن يكون مؤرخاً وموقعاً من المكتب الذي وجّه الإخطار.

(ب) يجب أن يتضمن الإخطار أو يبيّن ما يلي:

- "1" المكتب الذي وجّه الإخطار،
"2" ورقم التسجيل الدولي،
"3" والتصاميم الصناعية التي يشملها سحب الرفض أو لا يشملها إذا لم يكن سحب الرفض يشمل كل التصاميم،

"4" والتاريخ الذي أحدث فيه التسجيل الدولي نفس أثر منح الحماية وفقاً للقانون المطبق،

"5" وتاريخ سحب الرفض.

(ج) يجب أيضاً أن يتضمن الإخطار أو يبيّن كل التعديلات، إذا عدّل التسجيل الدولي في إجراء لدى المكتب.

(5) [التدوين] يتولى المكتب الدولي تدوين أي إخطار يتسلمه بناء على الفقرة (1)(ج) "2" أو (2) أو (4) في السجل الدولي، يكون، في حال وجود إخطار بالرفض، مصحوباً ببيان بالتاريخ الذي أرسل فيه الإخطار بالرفض إلى المكتب الدولي.

(6) [تحويل صور عن الإخطارات] يتولى المكتب الدولي تحويل صور عن الإخطارات التي يتسلمها بناء على الفقرة (1)(ج) "2" أو (2) أو (4) إلى صاحب التسجيل الدولي.

[...]

الفصل الرابع

التغييرات والتصحيحات

القاعدة 21

تدوين التغيير

(1) [تقديم الالتماس] (أ) يجب أن يقدم التماس التدوين إلى المكتب الدولي على الاستمارة الرسمية المناسبة إذا كان

الالتماس يتعلق بما يلي:

"1" تغيير في ملكية التسجيل الدولي بالنسبة إلى كل التصاميم الصناعية محل التسجيل الدولي أو بعضها؛

"2" أو تغيير في اسم صاحب التسجيل الدولي أو عنوانه؛

"3" أو تخلّ عن التسجيل الدولي بالنسبة إلى أي من الأطراف المتعاقدة المعينة أو جميعها؛

"4" أو انتقاص من التسجيل الدولي لقصره على تصميم صناعي واحد أو أكثر من التصاميم الصناعية محل

التسجيل الدولي بالنسبة إلى أي من الأطراف المتعاقدة المعينة أو جميعها؛

"5" أو تغيير في اسم الوكيل أو عنوانه.

(ب) يجب أن يقدم الالتماس ويوقعه صاحب التسجيل الدولي. ومع ذلك، يجوز للمالك الجديد أن يقدم التماساً

لتدوين تغيير في الملكية، بشرط مراعاة ما يلي:

"1" أن يكون الالتماس موقعاً من صاحب التسجيل الدولي؛

"2" أو أن يكون الالتماس موقعاً من المالك الجديد ومصحوباً بوثيقة تُقدّم دليلاً على أن المالك الجديد هو

فيما يبدو الخلف الشرعي لصاحب التسجيل الدولي.

(2) [محتويات الالتماس] (أ) يجب أن يتضمن التماس تدوين التغيير أو يبين ما يلي بالإضافة إلى التغيير الملتمس:

"1" رقم التسجيل الدولي المعني؛

"2" واسم صاحب التسجيل الدولي، أو اسم الوكيل في حال كان التغيير يتعلق باسم الوكيل أو عنوانه؛

"3" واسم المالك الجديد للتسجيل الدولي وعنوانه، مبيّنين وفقاً للتعليمات الإدارية، وعنوان بريده

الإلكتروني، في حال تغيير في ملكية التسجيل الدولي؛

"4" والطرف المتعاقد أو الأطراف المتعاقدة مما يستوفي المالك الجديد بالنسبة إليه الشروط التي تؤهله ليكون صاحب تسجيل دولي، في حال تغيير في ملكية التسجيل الدولي؛
"5" وأرقام التصاميم الصناعية والأطراف المتعاقدة المعينة التي يتعلق بها التغيير في الملكية، في حال تغيير في ملكية التسجيل الدولي لا يتعلق بكل التصاميم الصناعية وكل الأطراف المتعاقدة؛
"6" ومبلغ الرسوم المسددة وطريقة تسديدها أو أمراً باقتطاع مبلغ الرسوم المطلوب من حساب مفتوح لدى المكتب الدولي وتعريف الطرف الذي يباشر التسديد أو يأمر باقتطاع المبلغ.

(ب) يجوز أن يكون التماس تدوين تغيير في ملكية التسجيل الدولي مصحوباً بتبليغ يفيد بتعيين وكيل عن المالك الجديد. وبشرط استيفاء الشروط المنصوص عليها في القاعدة 3(2)(ب) و(ج)، يكون التاريخ الفعلي لذلك التعيين تاريخ تدوين التغيير في الملكية طبقاً للفقرة 6(ب). وفي تلك الحالة، يكون تدوين التغيير في الملكية في السجل الدولي مشتملاً على ذلك التعيين.

(3) [حذفت]

(4) [الالتماس المخالف للأصول] إذا لم يستوف اللتماس الشروط المطبقة، وجب على المكتب الدولي أن يخطر صاحب التسجيل الدولي بذلك. وإذا قدم اللتماس شخص يدعي أنه المالك الجديد، وجب على المكتب الدولي أن يخطر الشخص المذكور بذلك.

(5) [المهلة المسموح بها لاستدراك المخالفة] يجوز استدراك المخالفة خلال ثلاثة أشهر من التاريخ الذي يوجه فيه المكتب الدولي الإخطار بالمخالفة. وإذا لم تستدرك المخالفة خلال فترة الأشهر الثلاثة المذكورة، وجب اعتبار اللتماس متروكاً وتولى المكتب الدولي توجيه إخطار بذلك في الوقت نفسه إلى صاحب التسجيل الدولي والشخص الذي يدعي أنه المالك الجديد إذا قدم اللتماس ذلك الشخص. ويرد المكتب الدولي أية رسوم مسددة، بعد خصم مبلغ يساوي نصف الرسوم المعينة.

(6) [تدوين التغيير والإخطار به] (أ) يتولى المكتب الدولي فوراً تدوين التغيير في السجل الدولي وإعلام صاحب التسجيل الدولي بذلك، شرط أن يكون اللتماس سليماً. وفي حال تدوين تغيير في الملكية، يتولى المكتب الدولي إعلام صاحب التسجيل الدولي الجديد وصاحب التسجيل الدولي السابق.

(ب) يدون التغيير بالتاريخ الذي يتسلم فيه المكتب الدولي اللتماس مستوفياً الشروط المطبقة. وإذا ورد في اللتماس أن التغيير ينبغي تدوينه بعد تغيير آخر أو بعد تجديد التسجيل الدولي، وجب على المكتب الدولي أن يلتزم بذلك.

(ج) متى دُون تغيير في الملكية بناء على التماس قَدّمه المالك الجديد عملاً بأحكام الفقرة الفرعية (1)(ب) "2" ووجّه المالك السابق اعتراضاً كتابياً على التغيير إلى المكتب الدولي، اعتُبر التغيير كأنه لم يدون. ويُخطر المكتب الدولي كلا الطرفين بذلك.

(7) [تدوين تغيير جزئي في الملكية] يدون تحويل التسجيل الدولي أو نقله بطريقة أخرى بالنسبة إلى بعض التصاميم الصناعية فقط أو بعض الأطراف المتعاقدة المعينة فقط في السجل الدولي برقم التسجيل الدولي الذي تم تحويل جزء منه أو نقله بطريقة أخرى. وبشطب الجزء المحوّل أو المنقول بطريقة أخرى برقم التسجيل الدولي المذكور ويدون كتسجيل دولي منفصل. ويجب أن يحمل التسجيل الدولي المنفصل رقم التسجيل الدولي الذي تم تحويل جزء منه أو نقله بطريقة أخرى مع حرف لاتيني كبير.

(8) [تدوين دمج تسجيلات دولية] إذا أصبح الشخص ذاته صاحب تسجيلين دوليين أو أكثر نتيجة تغيير جزئي في الملكية، وجب دمج التسجيلات بناء على طلب الشخص المذكور، وتطبق الفقرات من (1) إلى (6) مع ما يلزم من تعديل. ويجب أن يحمل التسجيل الدولي الناجم عن الدمج رقم التسجيل الدولي الذي تم تحويل جزء منه أو نقله بطريقة أخرى مع حرف لاتيني كبير عند الاقتضاء.

القاعدة 21 (ثانياً)

الإعلان عن أن التغيير في الملكية ليس له أثر

(1) [الإعلان وأثره] يجوز لمكتب أي طرف متعاقد معين أن يعلن أن التغيير في الملكية المدون في السجل الدولي ليس له أثر في أراضي الطرف المتعاقد المذكور. ويترتب على هذا الإعلان بالنسبة إلى الطرف المتعاقد المذكور أن التسجيل الدولي المعني يظل باسم الناقل.

(2) [محتويات الإعلان] يبيّن في الإعلان المشار إليه في الفقرة (1) ما يأتي:

- (أ) الأسباب النافية لأي أثر يترتب على تغيير الملكية،
(ب) الأحكام الأساسية المعنية من القانون،

(ج) التصاميم الصناعية التي يتعلق بها الإعلان، إذا كان هذا الإعلان لا يتعلق بتصاميم التصاميم الصناعية التي خضعت لتغيير الملكية،

(د) إمكانية إعادة النظر في هذا الإعلان أو الطعن فيه، وإذا كان الأمر كذلك، فالمهلة المعقولة في ظروف الحال لالتماس إعادة النظر في الإعلان أو الطعن فيه، والسلطة المختصة بالبت في التماس إعادة النظر أو الطعن، على أن يبين عند الاقتضاء وجوب إيداع التماس إعادة النظر أو الطعن بوساطة وكيل يكون له عنوان في أراضي الطرف المتعاقد الذي أصدر مكتبه الإعلان.

(3) [مهلة الإعلان] يُرسل الإعلان المشار إليه في الفقرة (1) إلى المكتب الدولي في غضون ستة أشهر من تاريخ نشر تغيير الملكية المذكور أو في غضون مهلة الرفض المطبقة وفقاً للمادة 12(2)، مع الأخذ بالتاريخ الذي ينقضي آخره.

(4) [تدوين الإعلان والإخطار به والتعديل اللاحق للسجل الدولي] يدون المكتب الدولي في السجل الدولي أي إعلان أجري وفقاً للفقرة (3)، وأن يعدّل السجل الدولي، بحيث يكون ذلك الجزء من التسجيل الدولي الذي خضع للإعلان المذكور من مدونا كتسجيل دولي منفصل باسم صاحب التسجيل الدولي السابق (الناقل). ويخطر المكتب الدولي صاحب التسجيل الدولي السابق (الناقل) وصاحب التسجيل الدولي الجديد (المنقول إليه) بذلك.

(5) [سحب الإعلان] يجوز سحب أي إعلان أجري وفقاً للفقرة (3)، جزئياً أو كلياً. ويرسل إخطار إلى المكتب الدولي بسحب الإعلان، ويدون المكتب الدولي هذا السحب في السجل الدولي. ويعدّل المكتب الدولي السجل الدولي بناء على ذلك، ويخطر صاحب التسجيل الدولي السابق (الناقل) وصاحب التسجيل الدولي الجديد (المنقول إليه) بذلك.

[...]

الفصل الخامس

التجديدات

[...]

القاعدة 24

تفاصيل التجديد

(1) [الرسوم] (أ) يجدد التسجيل الدولي بعد تسديد الرسوم التالية:

"1" رسم أساسي؛

"2" ورسم تعيين معياري عن كل طرف متعاقد معيّن ولم يتقدّم بإعلان بناء على المادة 7(2)، ومن

المنشود تجديد التسجيل الدولي بالنسبة إليه؛

"3" ورسم تعيين فردي عن كل طرف متعاقد معيّن تقدّم بإعلان بناء على المادة 7(2) ومن المنشود تجديد

التسجيل الدولي بالنسبة إليه.

(ب) يرد ذكر مبالغ الرسوم المشار إليها في البندين "1" و"2" من الفقرة الفرعية (أ) في جدول الرسوم.

(ج) تسدد الرسوم المشار إليها في الفقرة الفرعية (أ) في موعد أقصاه التاريخ الذي يجب أن يجدد فيه التسجيل الدولي. ومع ذلك، يجوز تسديد تلك الرسوم خلال ستة أشهر من التاريخ الذي يجب أن يجدد فيه التسجيل الدولي، شرط أن يسدد في الوقت ذاته المبلغ الإضافي المحدد في جدول الرسوم.

(د) كل مبلغ مسدد لأغراض التجديد يتسلمه المكتب الدولي قبل التاريخ الذي يجب تجديد التسجيل الدولي فيه بأكثر من ثلاثة أشهر يعتبر كما لو كان قد تم تسلمه قبل ذلك التاريخ بثلاثة أشهر.

(2) [تفاصيل أخرى] (أ) إذا لم يرغب صاحب التسجيل الدولي في تجديد التسجيل الدولي

"1" بالنسبة إلى طرف متعاقد معين،

"2" أو بالنسبة إلى أي تصميم صناعي من التصاميم موضع التسجيل الدولي،

وجب أن يكون تسديد الرسوم المطلوبة مصحوباً بتصريح يبين الطرف المتعاقد أو أرقام التصاميم الصناعية التي لا ينشد تجديد التسجيل الدولي بالنسبة إليها.

(ب) إذا رغب صاحب التسجيل الدولي في تجديد التسجيل الدولي بالنسبة إلى طرف متعاقد معين على الرغم من

انقضاء المدة القصوى لحماية التصاميم الصناعية في ذلك الطرف المتعاقد، فإن تسديد الرسوم المطلوبة، بما فيها رسم التعيين المعياري أو رسم التعيين الفردي، حسب الحال، بالنسبة إلى ذلك الطرف المتعاقد، يجب أن يكون مصحوباً بتصريح يفيد بأنه يجب أن يدون تجديد التسجيل الدولي في السجل الدولي بالنسبة إلى ذلك الطرف المتعاقد.

(ج) إذا رغب صاحب التسجيل الدولي في تجديد التسجيل الدولي بالنسبة إلى طرف متعاقد معين على الرغم من رفض مدوّن في السجل الدولي لذلك الطرف المتعاقد بالنسبة إلى كل التصاميم الصناعية المعنية، فإن تسديد الرسوم المطلوبة، بما فيها رسم التعيين المعياري أو رسم التعيين الفردي، حسب الحال، بالنسبة إلى ذلك الطرف المتعاقد، يجب أن يكون مصحوباً بتصريح يحدد أنه يجب أن يدوّن تجديد التسجيل الدولي في السجل الدولي بالنسبة إلى ذلك الطرف المتعاقد.

(د) لا يجوز تجديد التسجيل الدولي بالنسبة إلى أي طرف متعاقد معيّن يتعلق به إبطال مدوّن لكل التصاميم الصناعية بناء على القاعدة 20 أو تخلّ مدوّن بناء على القاعدة 21. ولا يجوز تجديد التسجيل الدولي بالنسبة إلى أي طرف متعاقد معيّن فيما يتعلق بالتصاميم الصناعية التي كانت محل إبطال مدوّن في ذلك الطرف المتعاقد بناء على القاعدة 20 أو محل انتقاص مدوّن بناء على القاعدة 21.

(3) [الرسوم الناقصة] (أ) إذا كان مبلغ الرسوم المتسلم أقل من المبلغ المطلوب للتجديد، وجب على المكتب الدولي أن يخطر بذلك صاحب التسجيل الدولي ووكيله المحتمل فوراً وفي الوقت ذاته. ويجب أن يرد في الإخطار تحديد المبلغ المتبقي الواجب تسديده.

(ب) إذا كان مبلغ الرسوم المتسلم أقل من المبلغ المطلوب لأغراض التجديد بعد انقضاء فترة الأشهر الستة المشار إليها في الفقرة (1)(ج)، وجب على المكتب الدولي ألا يدوّن التجديد وأن يرّد المبلغ الذي تسلمه ويخطر بذلك صاحب التسجيل الدولي ووكيله المحتمل.

[...]

الفصل السادس

النشر

القاعدة 26

النشر

(1) [معلومات بشأن التسجيلات الدولية] ينشر المكتب الدولي في النشرة البيانات الوجيهة المتعلقة بما

يلي:

- "1" التسجيلات الدولية وفقاً للقاعدة 17؛
- "2" وحالات الرفض والإخطارات الأخرى المدوّنة بناء على القاعدتين 18(5) و18(ثانياً) (3) مع بيان إمكانية إعادة النظر أو الطعن من عدمها ومن غير ذكر أسباب الرفض؛
- "3" وحالات الإبطال المدوّنة بناء على القاعدة 20(2)؛
- "4" والتغييرات المدوّنة بناء على القاعدة 21؛
- "4"-ثانياً وحالات تعيين الوكلاء المدوّنة بناء على القاعدة 3(3)(أ)، إلا إذا نُشرت بناء على البند "1" أو "2"، وحالات شطب تلك التعيينات خلاف حالات الشطب التلقائية بناء على القاعدة 3(5)(أ)؛
- "5" والتصحيحات المباشرة بناء على القاعدة 22؛
- "6" والتجديدات المدوّنة بناء على القاعدة 25(1)؛
- "7" والتسجيلات الدولية غير المجددة؛
- "8" وحالات الشطب المدوّنة بناء على القاعدة 12(3)(د)؛
- "9" والإعلانات عن أنّ التغيير في الملكية ليس له أثر وحالات سحب تلك الإعلانات المدوّنة بناء على القاعدة 21(ثانياً).

(2) [معلومات بشأن الإعلانات ومعلومات أخرى] ينشر المكتب الدولي على موقع المنظمة على الإنترنت كل إعلان يتقدم به طرف متعاقد بناء على الوثيقة أو هذه اللائحة التنفيذية وقائمة بالأيام التي لا يكون فيها المكتب الدولي مفتوحاً للجمهور خلال السنة التقويمية الجارية والتالية لها.

(3) [طريقة نشر النشرة] تُنشر النشرة على موقع المنظمة على الإنترنت. ويحل كل عدد ينشر من النشرة محل إرسال النشرة المشار إليه في المواد 10(3)(ب) و16(4) و17(5).

الفصل السابع

الرسوم

القاعدة 27

مبالغ الرسوم وتسديدها

(1) [مبالغ الرسوم] تحدد مبالغ الرسوم المستحقة بناء على الوثيقة وهذه اللائحة التنفيذية في جدول الرسوم المرفق بهذه اللائحة التنفيذية والذي يعد جزءاً لا يتجزأ منها، ما عدا رسوم التعيين الفردية المشار إليها في القاعدة 12(1)(أ) "3".

(2) [نظام التسديد] (أ) تسدد الرسوم للمكتب الدولي مباشرة، مع مراعاة الفقرة الفرعية (ب) والقاعدة 12(3)(ج).
(ب) إذا أودع الطلب الدولي عن طريق مكتب الطرف المتعاقد الذي ينتمي إليه المودع، جاز تسديد الرسوم المستحقة لقاء ذلك الطلب عن طريق ذلك المكتب إذا كان يقبل تحصيل تلك الرسوم وتحويلها وكان المودع أو صاحب التسجيل الدولي يرغب في ذلك. ويتولى المكتب الذي يقبل تحصيل الرسوم وتحويلها إخطار المدير العام بذلك.

(3) [طريقة تسديد الرسوم] تسدد الرسوم للمكتب الدولي وفقاً للتعليمات الإدارية.

(4) [البيانات المصاحبة للتسديد] عند تسديد أي رسم للمكتب الدولي، يجب بيان ما يلي:
"1" اسم المودع والتصميم الصناعي المعني وسبب التسديد، قبل إجراء التسجيل الدولي؛
"2" واسم صاحب التسجيل الدولي المعني ورقم التسجيل الدولي وسبب التسديد، بعد إجراء التسجيل الدولي.

(5) [تاريخ التسديد] (أ) يعتبر الرسم مسدداً للمكتب الدولي في اليوم الذي يتسلم فيه المكتب الدولي المبلغ المطلوب، شرط مراعاة القاعدة 24(1)(د) والفقرة الفرعية (ب).
(ب) إذا كان المبلغ المطلوب متوفراً في حساب مفتوح لدى المكتب الدولي وتسلم ذلك المكتب تعليمات من صاحب الحساب باقتطاع المبلغ، فإن الرسم يعتبر مسدداً للمكتب الدولي في اليوم الذي يتسلم فيه المكتب الدولي طلباً دولياً أو التماساً لتدوين تغيير أو تعليمات لتجديد تسجيل دولي.

(6) [تغيير مبلغ الرسوم] (أ) إذا أودع الطلب الدولي عن طريق مكتب الطرف المتعاقد الذي ينتمي إليه المودع وحصل تغيير في مبلغ الرسوم الواجب تسديدها لقاء إيداع الطلب الدولي ما بين التاريخ الذي تسلم فيه ذلك المكتب الدولي من جهة والتاريخ الذي تسلم فيه المكتب الدولي من جهة أخرى، فإن الرسم المطبق يكون الرسم النافذ في التاريخ الأسبق من بين هذين التاريخين.
(ب) إذا حصل تغيير في مبلغ الرسوم الواجب تسديدها لتجديد تسجيل دولي ما بين تاريخ التسديد وتاريخ استحقاق التجديد، فإن الرسم المطبق يكون الرسم النافذ في تاريخ التسديد أو التاريخ الذي يعتبر بمثابة تاريخ التسديد بناء على القاعدة 24(1)(د). وفي حالة تسديد الرسم بعد تاريخ الاستحقاق، فإن الرسم المطبق يكون الرسم النافذ في تاريخ الاستحقاق.
(ج) إذا حصل تغيير في مبلغ أي رسم خلاف الرسوم المشار إليها في الفقرتين الفرعيتين (أ) و(ب)، فإن المبلغ المطبق يكون المبلغ النافذ في التاريخ الذي تسلم فيه المكتب الدولي الرسم.

القاعدة 28

عملة تسديد الرسوم

(1) [الالتزام باستعمال العملة السويسرية] يتم التسديد في كل الحالات بناء على هذه اللائحة التنفيذية للمكتب الدولي بالعملة السويسرية، حتى إذا سددت الرسوم عن طريق مكتب حصلها بعملة أخرى.

(2) [تحديد مبلغ رسوم التعيين الفردية بالعملة السويسرية] (أ) إذا تقدم طرف متعاقد بإعلان بناء على المادة 7(2) يعرب فيه عن رغبته في تحصيل رسم تعيين فردي، وجب عليه أن يبين للمكتب الدولي مبلغ الرسم محسوباً بالعملة التي يستعملها مكتبه.
(ب) إذا ورد تحديد الرسم في الإعلان المشار إليه في الفقرة الفرعية (أ) بعملة خلاف العملة السويسرية، فإن المدير العام يحدد مبلغ الرسم الفردي بالعملة السويسرية على أساس سعر الصرف الرسمي للأمم المتحدة، بعد التشاور مع مكتب الطرف المتعاقد المعني.

(ج) إذا كان سعر الصرف الرسمي للأمم المتحدة بين العملة السويسرية والعملة التي حدد بها الطرف المتعاقد مبلغ رسم التعيين الفردي يزيد على سعر الصرف الأخير المطبق لتحديد مبلغ الرسم بالعملة السويسرية أو يقل عنه بنسبة 5% على الأقل خلال أكثر من ثلاثة أشهر متتالية، جاز لمكتب ذلك الطرف المتعاقد أن يطلب إلى المدير العام أن يحدد مبلغاً جديداً للرسم بالعملة

السويسرية على أساس سعر الصرف الرسمي للأمم المتحدة المطبق في اليوم السابق لتاريخ تقديم ذلك الطلب. ويتخذ المدير العام الإجراءات اللازمة لهذا الغرض. ويطبق المبلغ الجديد اعتباراً من التاريخ الذي يحدده المدير العام، شرط أن يقع ذلك التاريخ بعد شهر على الأقل وشهرين على الأكثر من تاريخ نشر المبلغ على موقع المنظمة على الإنترنت.

(د) إذا كان سعر الصرف الرسمي للأمم المتحدة بين العملة السويسرية والعملة التي حدد بها الطرف المتعاقد مبلغ رسم التعيين الفردي يقل بنسبة 10% على الأقل عن سعر الصرف الأخير المطبق لتحديد مبلغ الرسم بالعملة السويسرية خلال أكثر من ثلاثة أشهر متتالية، فإن المدير العام يحدد مبلغاً جديداً للرسم بالعملة السويسرية على أساس سعر الصرف الرسمي الراهن للأمم المتحدة. ويطبق المبلغ الجديد اعتباراً من التاريخ الذي يحدده المدير العام، شرط أن يقع ذلك التاريخ بعد شهر على الأقل وشهرين على الأكثر من تاريخ نشر المبلغ على موقع المنظمة على الإنترنت.

القاعدة 29

تدوين مبالغ الرسوم لحساب الأطراف المتعاقدة المعنية

يقيد كل رسم تعيين معياري أو فردي يسدد للمكتب الدولي عن الطرف المتعاقد لحساب ذلك الطرف لدى المكتب الدولي خلال الشهر التالي للشهر الذي تم فيه تدوين التسجيل الدولي أو التجديد الذي سدد عنه ذلك الرسم، أو ما أن يتسلم المكتب الدولي الدفعة الثانية من رسم التعيين الفردي إن تعلق الأمر بدفعة ثانية.

الفصل الثامن

أحكام متنوعة

القاعدة 30 [حذفت]

القاعدة 31 [حذفت]

القاعدة 32

مستخرجات وصور ومعلومات بشأن التسجيلات الدولية المنشورة

- (1) [الشروط الشكلية] يجوز لأي شخص أن يحصل من المكتب الدولي على أي مما يلي بخصوص تسجيل دولي منشور مقابل تسديد رسم يُحدد مبلغه في جدول الرسوم:
- "1" مستخرجات من السجل الدولي؛
 - "2" وصور مُصدّقة عن أمور مدوّنة في السجل الدولي أو عن عناصر واردة في ملف التسجيل الدولي؛
 - "3" وصور غير مُصدّقة عن أمور مدوّنة في السجل الدولي أو عن عناصر واردة في ملف التسجيل الدولي؛
 - "4" ومعلومات كتابية عن محتويات السجل الدولي أو عن ملف التسجيل الدولي؛
 - "5" وصور شمسية عن عيّنة من العيّنات.

- (2) [الإعفاء من التصديق أو أي نوع آخر من التوثيق] لا يجوز لأية سلطة من سلطات أي طرف متعاقد أن تقتضي التصديق أو التوثيق بأي شكل آخر على وثائق من النوع المشار إليه في الفقرة (1) "1" و"2" مما يحمل ختم المكتب الدولي وتوقيع المدير العام أو شخص يتصرف بالنيابة عنه، أو عنها إن كانت أنثى، أو أن يلتمس تصديق ذلك الختم أو التوقيع من أي شخص أو أية سلطة أخرى. وتسري هذه الفقرة مع ما يلزم من تبديل على شهادة التسجيل الدولي المشار إليها في القاعدة 15(1).

القاعدة 33

تعديل بعض القواعد

- (1) [شرط الإجماع] يقتضي تعديل الأحكام التالية من هذه اللائحة التنفيذية إجماع الأطراف المتعاقدة بموجب الوثيقة:
- "1" القاعدة 13(4)؛
 - "2" والقاعدة 18(1).

- (2) [شرط أغلبية الأربعة أخماس] يقتضي تعديل الأحكام التالية من اللائحة التنفيذية والفقرة (3) من هذه القاعدة أغلبية أربعة أخماس الأطراف المتعاقدة الملزمة بالوثيقة:
- "1" القاعدة 7(7)؛
 - "2" والقاعدة 9(3)(ب)؛

"3" والقاعدة 16(1)أ؛
"4" والقاعدة 17(1)3".

(3) [الإجراءات] يجب إرسال أي اقتراح لتعديل حكم من الأحكام المشار إليها في الفقرة (1) أو (2) إلى كل الأطراف المتعاقدة قبل شهرين على الأقل من افتتاح دورة الجمعية المدعوة إلى اتخاذ قرار بشأن الاقتراح.

القاعدة 34 التعليمات الإدارية

(1) [وضع التعليمات الإدارية والمسائل التي تشملها] (أ) يضع المدير العام التعليمات الإدارية. وله أن يعدلها. وعليه أن يستشير مكاتب الأطراف المتعاقدة بخصوص التعليمات الإدارية المقترحة أو التعديلات التي تقترحها الأطراف المتعاقدة. (ب) يجب أن تتناول التعليمات الإدارية المسائل التي تشير إليها هذه اللائحة التنفيذية صراحة بالاقتران بتلك التعليمات كما يجب أن تتناول التفاصيل المتعلقة بتطبيق هذه اللائحة التنفيذية.

(2) [سلطة الجمعية] للجمعية أن تدعو المدير العام إلى تعديل أي حكم من أحكام التعليمات الإدارية وعلى المدير العام أن يباشر ذلك.

(3) [النشر وتاريخ نفاذه] (أ) تنشر التعليمات الإدارية وأي تعديل يطرأ عليها على موقع المنظمة على الإنترنت.

(ب) يرد في كل نشرة تحديد التاريخ الذي تصبح فيه الأحكام المنشورة نافذة. ويجوز أن تختلف التواريخ باختلاف الأحكام، على أنه لا يجوز إعلان نفاذ أي حكم قبل نشره على موقع المنظمة على الإنترنت.

(4) [تنازع التعليمات الإدارية مع الوثيقة أو وثيقة 1960 أو هذه اللائحة التنفيذية] في حال تنازع أي حكم من أحكام التعليمات الإدارية وأي حكم من أحكام الوثيقة أو وثيقة 1960 أو هذه اللائحة التنفيذية، تكون الغلبة للحكم الوارد في الوثيقة المعنية أو هذه اللائحة التنفيذية.

القاعدة 35 إعلانات الأطراف المتعاقدة

(1) [تقديم الإعلانات ودخولها حيز التنفيذ] تطبق المادة 30(1) و(2) مع ما يلزم من تعديل على تقديم أي إعلان بناء على القاعدة 18(1) أو 9(3)أ أو 13(4) أو 18(1)ب) وعلى دخوله حيز التنفيذ.

(2) [سحب الإعلانات] يجوز سحب أي إعلان مشار إليه في الفقرة (1) في أي وقت كان بموجب إخطار موجه إلى المدير العام. ويدخل سحب الإعلان حيز النفاذ ما أن يتسلم المدير العام الإخطار بسحبه أو في أي تاريخ لاحق لذلك ومبين في الإخطار. وفي حال التقدم بإعلان بناء على القاعدة 18(1)ب)، فإن سحب الإعلان لا يؤثر في التسجيل الدولي الذي يكون تاريخه سابقاً للتاريخ الذي يدخل فيه سحب الإعلان حيز التنفيذ.

القاعدة 36

[حذفت]

القاعدة 37 أحكام انتقالية

(1) [تعاريف] لأغراض هذا الحكم:

"1" تعني عبارة "اللائحة التنفيذية المشتركة" اللائحة التنفيذية المشتركة بموجب وثيقة 1999 ووثيقة

1960 لاتفاق لاهاي؛

"2" وتعني عبارة "التعيين بناء على وثيقة 1960" تعيين طرف متعاقد مدون بناء على وثيقة 1960 في

السجل الدولي؛

(2) [حكم انتقالي يتعلق بوثيقة 1960] (أ) يستمر تطبيق اللائحة التنفيذية المشتركة النافذة حتى [31 ديسمبر 2024] على أي

طلب دولي مودع في ذلك التاريخ أو قبله، وعلى نشر أي تسجيل دولي ناتج يحتوي على تعيين بموجب وثيقة 1960.

(ب) يستمر تطبيق القواعد 18(1)(أ) و21(3) و26(3) من اللائحة التنفيذية المشتركة النافذة حتى [31 ديسمبر 2024] على أي تسجيل دولي يتعلق بتعيينات بموجب وثيقة 1960.

(ج) يستمر تطبيق القاعدة 36(2) و(3)"2" من اللائحة التنفيذية المشتركة النافذة حتى [31 ديسمبر 2024] على الأطراف المتعاقدة بموجب وثيقة 1960.

(3) [حكم انتقالي يتعلق باللغات] تظل القاعدة 6 من اللائحة التنفيذية المشتركة النافذة قبل 1 أبريل 2010 تطبق على الطلبات الدولية المودعة قبل ذلك التاريخ وعلى التسجيلات الدولية الناجمة عنها.

جدول الرسوم
(نافذ اعتباراً من XXXX)

بالفرنكات السويسرية

	الطلبات الدولية	أولاً:
	الرسم الأساسي*	1.
397	1.1 عن تصميم واحد	
	2.1 عن كل تصميم إضافي مشمول في	
50	الطلب الدولي نفسه	
	رسم النشر*	2.
17	1.2 عن كل نسخة تنشر	
	2.2 عن كل صفحة تظهر عليها نسخة أو أكثر، بالإضافة	
150	إلى الصفحة الأولى (إذا كانت النسخ ورقية)	
	الرسم الإضافي عن كل كلمة بعد الكلمة المائة في الوصف	3.
2	إذا كان عدد الكلمات يفوق المائة*	

* تخفض الرسوم الواجب دفعها للمكتب الدولي لتبلغ 10% من المبلغ المحدد (مع تحويل الرقم بكسوره إلى أقرب رقم بلا كسور) على طلب الدولي الذي يكون سند مودعه الوحيد ارتباطه ببلد من البلدان الأقل نمواً المذكورة في قائمة الأمم المتحدة، أو بمنظمة حكومية دولية تكون أغلبية الدول الأعضاء فيها من البلدان الأقل نمواً. ويطبّق التخفيض أيضاً على الطلب الدولي الذي يكون سند مودعه غير الوحيد ارتباطه بطرف متعاقد هو من البلدان الأقل نمواً، وإذا لم يكن من البلدان الأقل نمواً، فدولة عضواً في تلك المنظمة الحكومية الدولية ويكون الطلب الدولي خاضعاً لوثيقة 1999-حسبها. وفي حال فاق عدد المودعين الواحد، وجب أن يستوفي كل واحد المعايير المذكورة.

وفي حال تطبيق التخفيض، يكون الرسم الأساسي 40 فرنكا سويسريا (عن تصميم واحد) و5 فرنكات سويسرية (عن كل تصميم إضافي ومشمول في الطلب الدولي نفسه)، ورسم النشر فرنكين اثنين عن كل نسخة و15 فرنكا سويسريا عن كل صفحة تظهر عليها نسخة أو أكثر، بالإضافة إلى الصفحة الأولى، ويكون الرسم الإضافي عن كل كلمة بعد الكلمة المائة في الوصف إذا كان عدد الكلمات يفوق المائة، فرنكا واحداً عن كل خمس كلمات بعد المائة.

بالفرنكات السويسرية

		رسم التعيين المعياري**	4.
		1.4 في حال تطبيق المستوى واحد:	
42		1.1.4 عن تصميم واحد	
		2.1.4 عن كل تصميم إضافي	
2		ومشمول في الطلب الدولي نفسه	
		2.4 في حال تطبيق المستوى اثنين:	
60		1.2.4 عن تصميم واحد	
		2.2.4 عن كل تصميم إضافي	
20		ومشمول في الطلب الدولي نفسه	
		3.4 في حال تطبيق المستوى ثلاثة:	
90		1.3.4 عن تصميم واحد	
		2.3.4 عن كل تصميم إضافي	
50		ومشمول في الطلب الدولي نفسه	

** تخفض الرسوم المعيارية لتبلغ 10% من المبلغ المحدد (مع تحويل الرقم بكسوره إلى أقرب رقم بلا كسور) على طلب الدولي الذي يكون سند مودعه الوحيد ارتباطه ببلد من البلدان الأقل نموا المذكورة في قائمة الأمم المتحدة، أو بمنظمة حكومية دولية تكون أغلبية الدول الأعضاء فيها من البلدان الأقل نموا. ويطبّق التخفيض أيضا على الطلب الدولي الذي يكون سند مودعه غير الوحيد ارتباطه بطرف متعاقد هو من البلدان الأقل نموا، وإذا لم يكن من البلدان الأقل نموا، فدولة عضوا في تلك المنظمة الحكومية الدولية. وفي حال فاق عدد المودعين الواحد، وجب أن يستوفي كل واحد المعايير المذكورة. وفي حال تطبيق التخفيض، يكون الرسم التعيين المعياري 4 فرنكات سويسرية (عن تصميم واحد) وفرنكا واحدا (عن كل تصميم إضافي ومشمول في الطلب الدولي نفسه) في المستوى واحد، و6 فرنكات سويسرية (عن تصميم واحد) وفرنكين اثنين (عن كل تصميم إضافي ومشمول في الطلب الدولي نفسه) في المستوى اثنين، و9 فرنكات سويسرية (عن تصميم واحد) و5 فرنكات سويسرية (عن كل تصميم إضافي ومشمول في الطلب الدولي نفسه) في المستوى ثلاثة.

بالفرنكات السويسرية

	5.	رسم التعيين الفردي (يُحدّد كل طرف متعاقد معني مبلغ رسم التعيين الفردي الذي يخصه)♦
	ثانياً:	[حذف]
	6.	[حذف]
	ثالثاً:	تجديد التسجيل الدولي
	7.	الرسم الأساسي
200	1.7	عن تصميم واحد
17	2.7	عن كل تصميم إضافي ومشمول في التسجيل الدولي نفسه
	8.	رسم التعيين المعياري
21	1.8	عن تصميم واحد
1	2.8	عن كل تصميم إضافي ومشمول في التسجيل الدولي نفسه

♦ [ملاحظة الويبو]: توصية اعتمدها جمعية اتحاد لاهاي:

"تحت الجمعية الأطراف المتعاقدة التي تتقدّم أو تقدمت بإعلان بناء على المادة 7(2) على أن تبين، في ذلك الإعلان أو في إعلان جديد، أن الرسم الفردي الواجب دفعه يُخفّض ليبلغ 10% من المبلغ المحدد (مع تحويل الرقم بكسوره إلى أقرب رقم بلا كسور) في حال تعيينها في طلب دولي يكون سند مودعه الوحيد ارتباطه ببلد من البلدان الأقل نمواً المذكورة في قائمة الأمم المتحدة، أو بمنظمة حكومية دولية تكون أغلبية الدول الأعضاء فيها من البلدان الأقل نمواً. وتحت الجمعية تلك الأطراف المتعاقدة أيضاً على أن تبين أن التخفيض يطبق أيضاً على الطلبات الدولية التي يكون سند مودعه غير الوحيد ارتباطه بطرف متعاقد هو من البلدان الأقل نمواً، وإذا لم يكن من البلدان الأقل نمواً، فدولة عضواً في تلك المنظمة الحكومية الدولية."

بالفرنكات السويسرية

	9.	رسم التعيين الفردي (يُحدّد كل طرف متعاقد رسم التعيين الفردي الذي يخصه)
***	10.	رسم إضافي (عن فترة إمهال)
	رابعاً:	[حذف]
	11.	[حذف]
	12.	[حذف]
	خامساً:	تدوينات مختلفة
144	13.	تغيير في الملكية
	14.	تغيير في اسم صاحب التسجيل أو عنوانه
144	1.14	عن تسجيل دولي واحد
72	2.14	عن كل تسجيل دولي إضافي للمالك ذاته، يكون مشمولاً في الالتماس نفسه
144	15.	التخلي
144	16.	الانتقاص
	سادساً:	معلومات بشأن تسجيلات دولية منشورة
144	17.	تقديم مستخرج من السجل الدولي عن تسجيل دولي منشور
	18.	تقديم صور غير معتمدة عن السجل الدولي أو عن مستندات من ملف لتسجيل دولي منشور
26	1.18	عن الصفحات الخمس الأولى
	2.18	عن كل صفحة إضافية بعد الصفحة الخامسة، إذا كانت الصور ملتمسة في الوقت نفسه وتتعلق بالتسجيل الدولي ذاته
2		

بالفرنكات السويسرية

19. تقديم صور معتمدة عن السجل الدولي
أو عن مستندات من ملف لتسجيل دولي منشور
46 1.19 عن الصفحات الخمس الأولى
2.19 عن كل صفحة إضافية بعد الصفحة الخامسة،
إذا كانت الصور ملتزمة في الوقت نفسه
2 وتتعلق بالتسجيل الدولي ذاته
20. تقديم صورة شمسية عن عيّنة
57
21. تقديم معلومات كتابية عن محتويات السجل الدولي
أو عن ملف تسجيل دولي منشور
82 1.21 عن تسجيل دولي واحد
2.21 عن كل تسجيل دولي إضافي يتعلق بالمالك ذاته،
10 إذا كانت المعلومات ذاتها ملتزمة في الوقت ذاته
22. البحث في قائمة مالكي التسجيلات الدولية
82 1.22 عن كل بحث يتعلق باسم شخص طبيعي أو معنوي
2.22 عن كل تسجيل دولي يكتشف بالإضافة
10 إلى التسجيل الأول
24. [حذف]
سابعاً. الخدمات التي يُقدّمها المكتب الدولي

24. يجوز للمكتب الدولي أن يُحصّل رسماً، يحدد مقداره بنفسه، عن الخدمات التي لا يشملها جدول الرسوم.

[نهاية المرفق الثالث والوثيقة]